المندوبية السامية للتخطيط
ⵜⴰⵡⵙⵙⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵖⵔⴰⵏⵓ
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

الميزانية الاقتصادية التوقعية 2026

الآفاق الاقتصادية
خلال سنتي 2025 و2026

يناير
2026

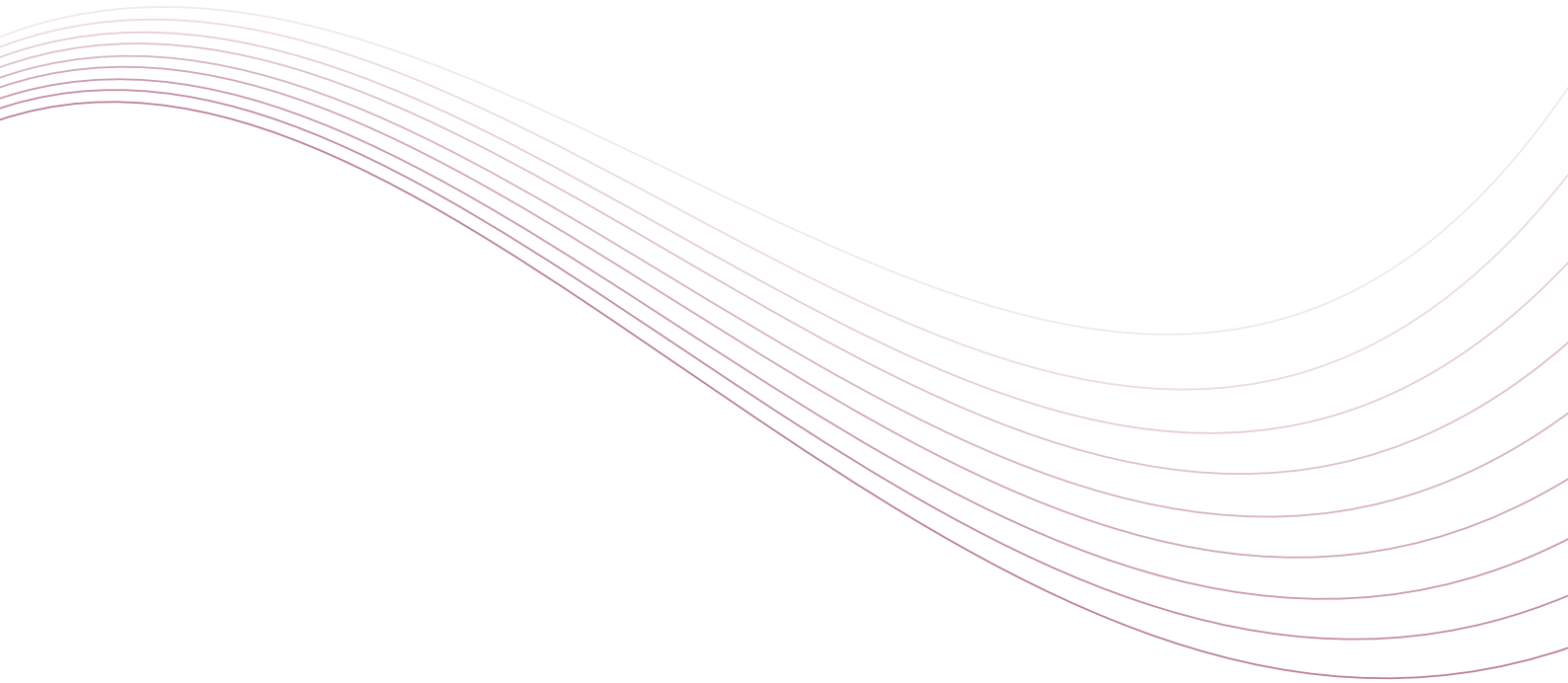

الميزانية الاقتصادية التوقعية 2026

الآفاق الاقتصادية
خلال سنتي 2025 و2026

يناير
2026

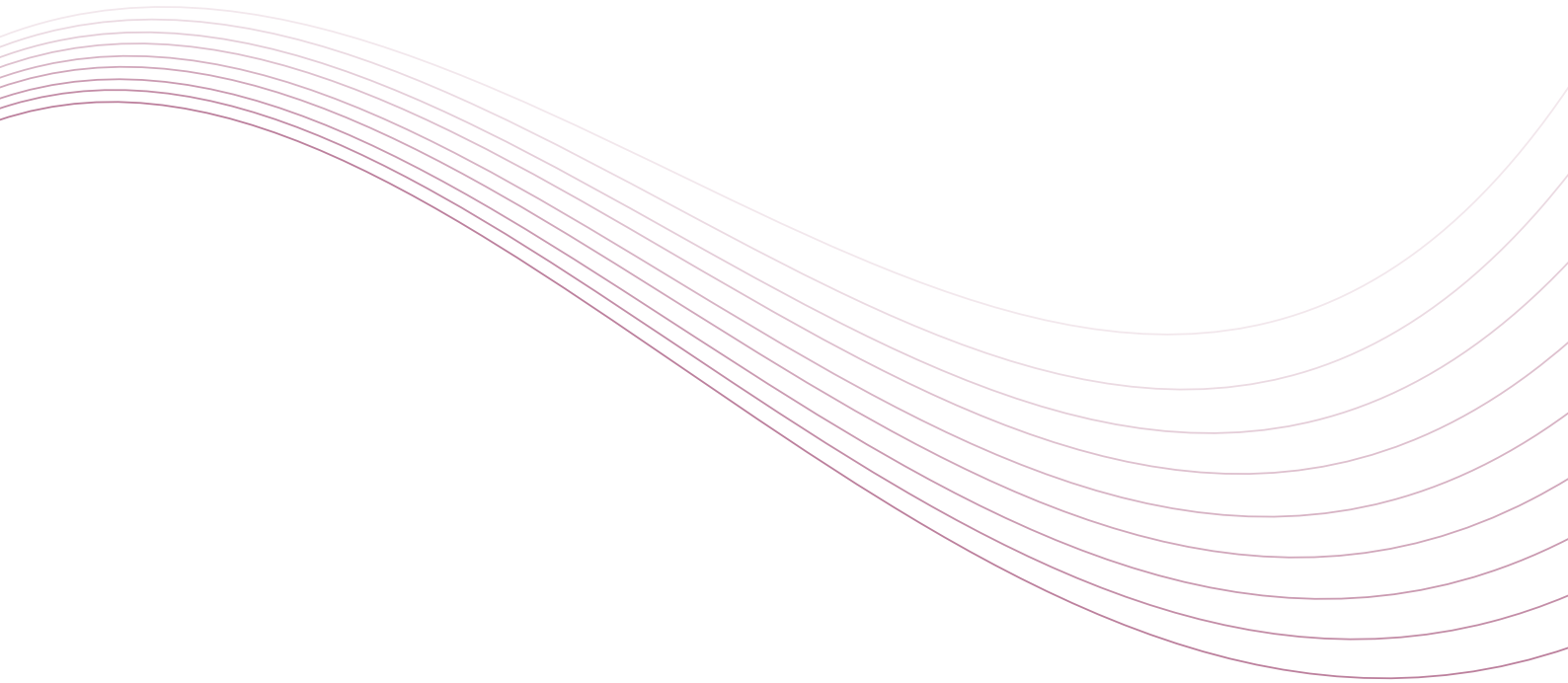

الفهرس

قائمة المبيانات 6

الفرضيات..... 7

ملخص تحليلي 9

أهم المؤشرات الاقتصادية..... 11

المحيط العالمي 13

الاقتصاد الوطني: القطاعات الإنتاجية..... 17

الطلب الداخلي..... 21

الطلب الخارجي..... 23

المالية العمومية، المديونية والسوق النقدي 31

مؤشرات ماكرو اقتصادية 35

قائمة المبيانات

مبيان 1. تطور نسب نمو الاقتصاد العالمي و الاقتصاديات الكبرى بالنسبة المئوية 13

مبيان 2. تطور التجارة العالمية بالنسبة المئوية 15

مبيان 3. تطور أسعار البترول والغاز بالنسبة المئوية 15

مبيان 4. تطور أسعار المواد الأولية غير الطاقية بالنسبة المئوية 16

مبيان 5. تطور الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب بالنسبة المئوية..... 16

مبيان 6. إنتاج الحبوب بمليون قنطار وتطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالنسبة المئوية 17

مبيان 7. تطور أنشطة القطاع الثانوي ومساهمتها في النمو الاقتصادي..... 19

مبيان 8. تطور أنشطة القطاع الثالثي ومساهمتها في النمو الاقتصادي 20

مبيان 9. تطور القيم المضافة للقطاعات الإنتاجية بالنسبة المئوية..... 20

مبيان 10. مساهمة مكونات الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي بالنقط 21

مبيان 11. تطور مكونات الحاجيات التمويلية بالنسبة المئوية 22

مبيان 12. التسجيلات حسب النوع وقيمة الصادرات الوطنية من السيارات 24

مبيان 13. مستوى العجوزات الخارجية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي 25

مبيان 14. معدلات النمو المتوسطة لمكونات الطلب بالنسبة المئوية 26

مبيان 15. تطور القدرة الشرائية للأسر، الدخل الإجمالي المتاح للفرد ومؤشر الأسعار عند الاستهلاك بـ% .. 27

مبيان 16. توزيع الدول حسب مؤشر القدرات الإنتاجية ومؤشر التعقيد الاقتصادي سنة 2000..... 29

مبيان 17. توزيع الدول حسب مؤشر القدرات الإنتاجية ومؤشر التعقيد الاقتصادي سنة 2023..... 29

مبيان 18. تطور المداخيل العادية بالنسبة المئوية..... 31

مبيان 19. عجز الميزانية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي..... 32

مبيان 20. بنية دين الخزينة بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي..... 33

مبيان 21. الدين العمومي الإجمالي بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي 33

الفرضيات

ترتكز التوقعات الاقتصادية المقدمة على مجموعة من الفرضيات الماكرو اقتصادية المتناسقة لسنة 2026، والهادفة إلى تأطير تحليل الآفاق الاقتصادية على المدى القصير. وقد تم اعتماد هذه الفرضيات استنادا إلى المعطيات المتاحة والاتجاهات المرصودة، وتهم على وجه الخصوص ما يلي:

- موسم فلاحي 2026/2025 يفوق المتوسط، مدعوم بظروف مناخية ملائمة؛
- الأخذ بعين الاعتبار المقتضيات الجديدة المعتمدة لقانون المالية لسنة 2026؛
- تحسن الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب، ارتباطا بالتعافي التدريجي للنمو الاقتصادي لدى أبرز الشركاء التجاريين؛
- استمرار المنحى التنازلي للأسعار على الصعيد الدولي، ولا سيما أسعار بعض المواد الأولية، بما يسهم في التخفيف من الضغوط التضخمية.

تشكل هذه الفرضيات إطارا مرجعيا للتحليل، ولا تعكس توقعات يقينية، بالنظر إلى استمرار مستوى اللايقين المرتبط بتطور الظرفية الدولية وبالمخاطر المناخية، فضلا عن الهوامش التقديرية التي تميز بطبيعتها عمليات التوقع الماكرو اقتصادي.

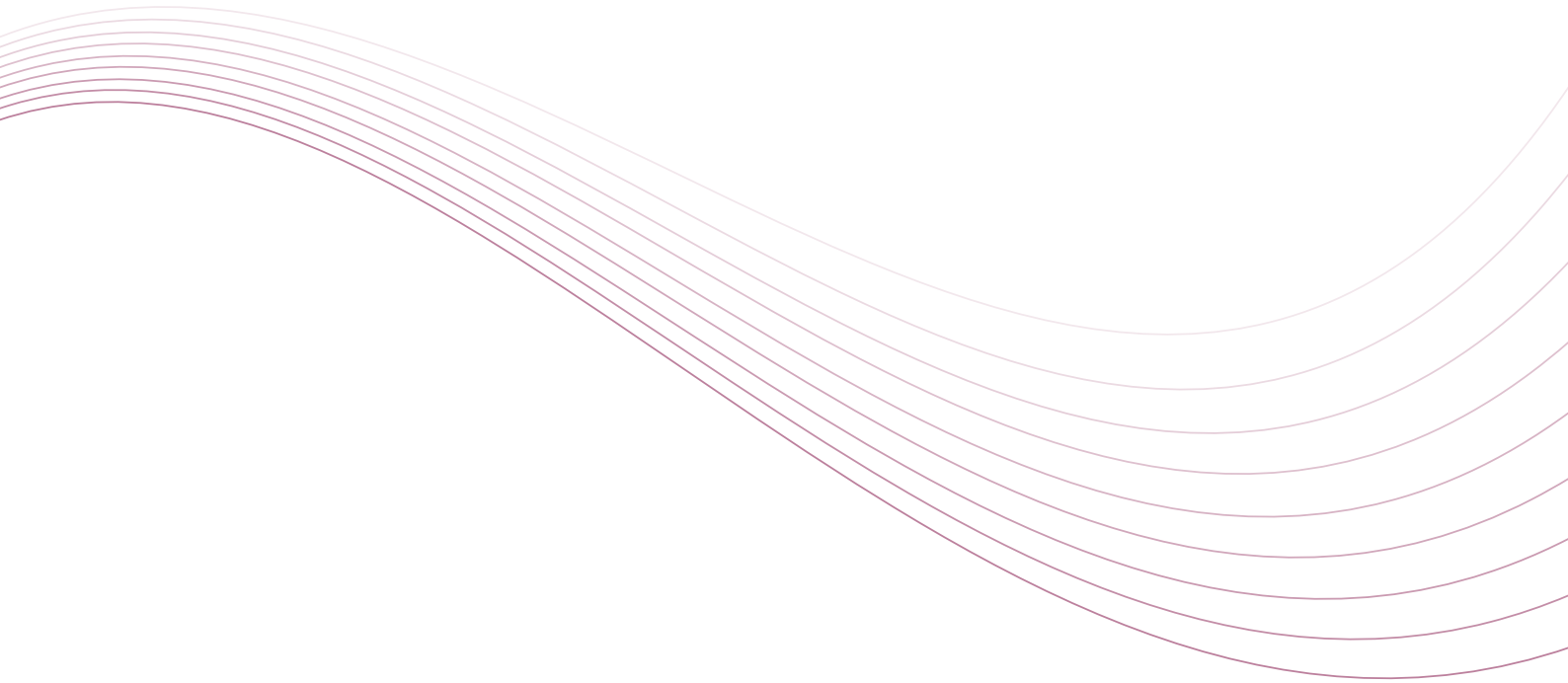

ملخص تحليلي

يتضح من خلال التوقعات الاقتصادية العالمية لسنة 2026 أن وتيرة نمو الاقتصاد العالمي ستعرف تباطؤا طفيفا، نتيجة تصاعد التوترات التجارية واستمرار السياق الجيوسياسي المضطرب. وستسجل اقتصاديات الدول المتقدمة نموا متواضعا، في حين ستواصل اقتصاديات الدول الصاعدة دعمها للنشاط الاقتصادي العالمي. وبالموازاة مع ذلك، سيساهم تراجع أسعار المواد الأولية في تباطؤ تدريجي للتضخم في معظم الدول. ومن جهتها ستظل التجارة العالمية متأثرة بتداعيات الانقسامات الجيو-اقتصادية، مما سينعكس سلبًا على دينامية وتطور المبادلات التجارية الدولية.

في هذا السياق، سيعزز الاقتصاد الوطني منحى نموه خلال سنتي 2025 و2026، مستفيدا بصفة خاصة من انتعاش القطاع الأولي ومن استمرار الأداء الجيد للأنشطة غير الفلاحية. وسيبقى الطلب الداخلي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي مدعوما بدينامية استهلاك الأسر وبقوة الاستثمار الإجمالي. و ستساهم هذه الدينامية في تحفيز الواردات من سلع التجهيز ومن المنتجات الوسيطة مما سيفاقم العجز التجاري في سياق نمو معتدل للصادرات.

وعلى مستوى السياسة المالية، ستواصل المداخيل العادية منحاها التصاعدي، نتيجة الإصلاحات الجبائية المعتمدة منذ سنة 2021. وسيمكن هذا التحسن في المداخيل مصحوبا، بانخفاض نفقات المقاصة وبزيادة الناتج الداخلي الاجمالي الاسمي، من تقليص عجز الميزانية خلال سنة 2026. وفي هذا السياق، سيواصل معدل الدين العمومي منحاه التنازلي الذي عرفه منذ سنة 2023.

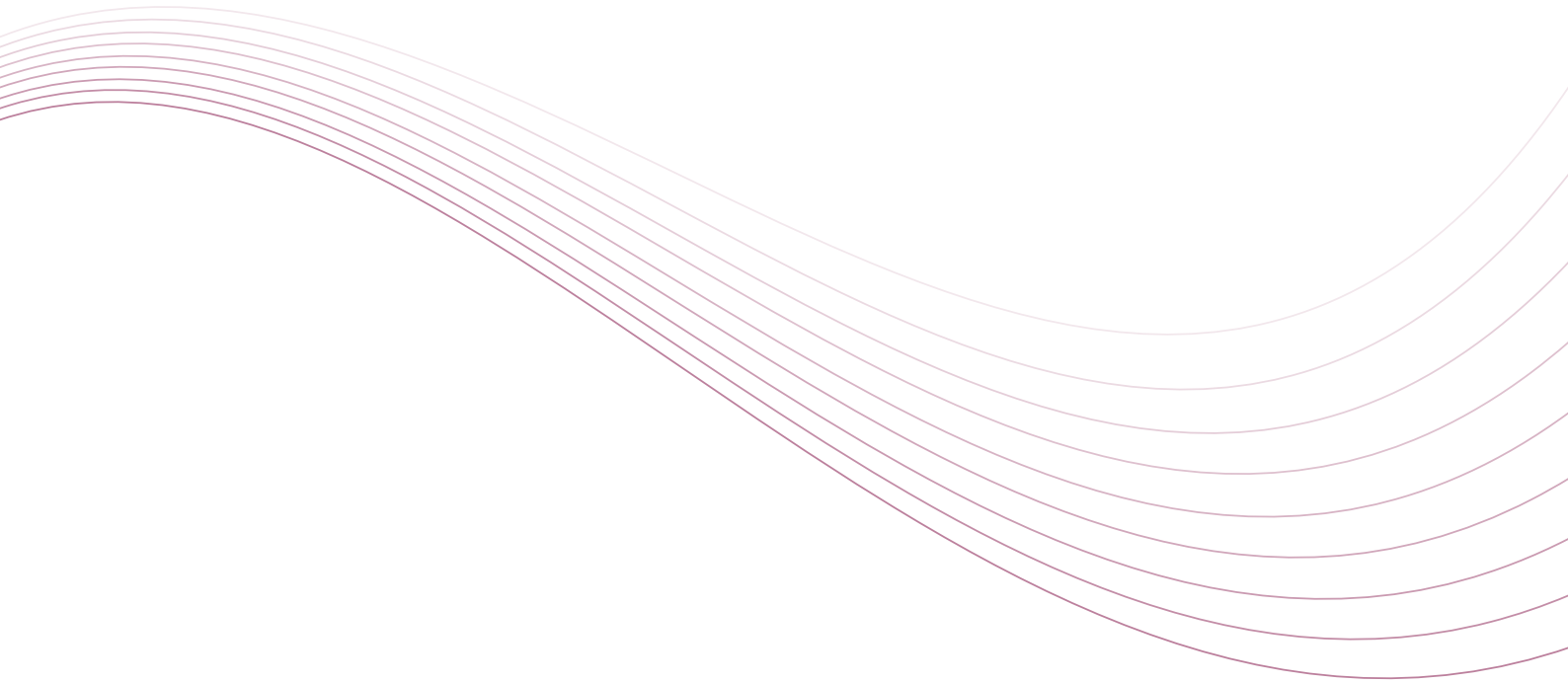

أهم المؤشرات الاقتصادية

النمو الاقتصادي

2025	2026
% 4,7	% 5,0

القطاع الفلاحي

2025	2026
% 4,5	% 10,4

القطاع غير الفلاحي

2025	2026
% 4,5	% 4,3

القطاع الثانوي

2025	2026
% 4,8	% 4,2

القطاع الثالثي

2025	2026
% 4,5	% 4,3

معدل عجز الحساب الجاري*

2025	2026
% 2,4	% 1,9

معدل عجز الميزانية*

2025	2026
% 3,6	% 3,2

معدل الدين العمومي الإجمالي*

2025	2026
% 78,9	% 77,5

معدل التضخم

2025	2026
% 1,9	% 1,3

* بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

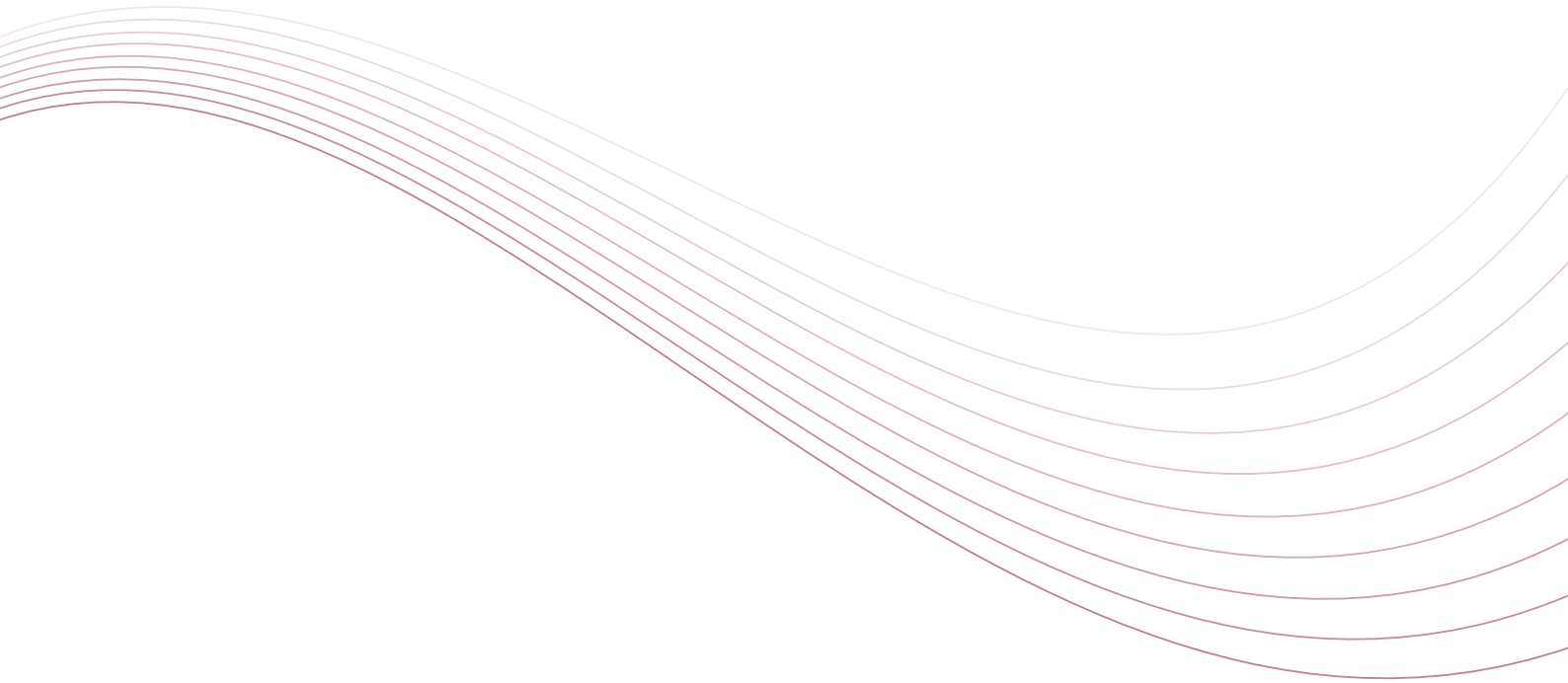

نمو معتدل للاقتصاد العالمي في سياق مضطرب

سيواصل الاقتصاد العالمي منحى نموه المعتدل، نتيجة الضغوطات الحمائية واستمرار تقلبات المحيط الجيوسياسي التي تؤثر على الطلب وعلى سلاسل القيمة العالمية، مما سيضعف من مستوى التجارة العالمية. وستواصل أسعار المواد الأولية، خاصة تلك المتعلقة بالمنتجات الطاقية، منحاها التنازلي نتيجة ارتفاع العرض في مقابل طلب عالمي ضعيف، مما سيساهم في كبح التضخم في معظم الاقتصاديات الكبرى.

وسيعرف النمو الاقتصادي العالمي تباطؤا ليصل إلى2,9% سنة 2026 عوض 3,2% سنة 2025 و3,3% سنة 2024[1]، وستسجل اقتصاديات الدول المتقدمة نموا متواضعا بمستويات متباينة، تبقى دون تلك المسجلة قبل الأزمة الصحية، في حين ستعرف الاقتصاديات الصاعدة تراجعا طفيفا في وتيرة نمو أنشطتها مع استمرارها كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي العالمي.

مبيان 1. تطور نسب نمو الاقتصاد العالمي و الاقتصاديات الكبرى بالنسبة المئوية

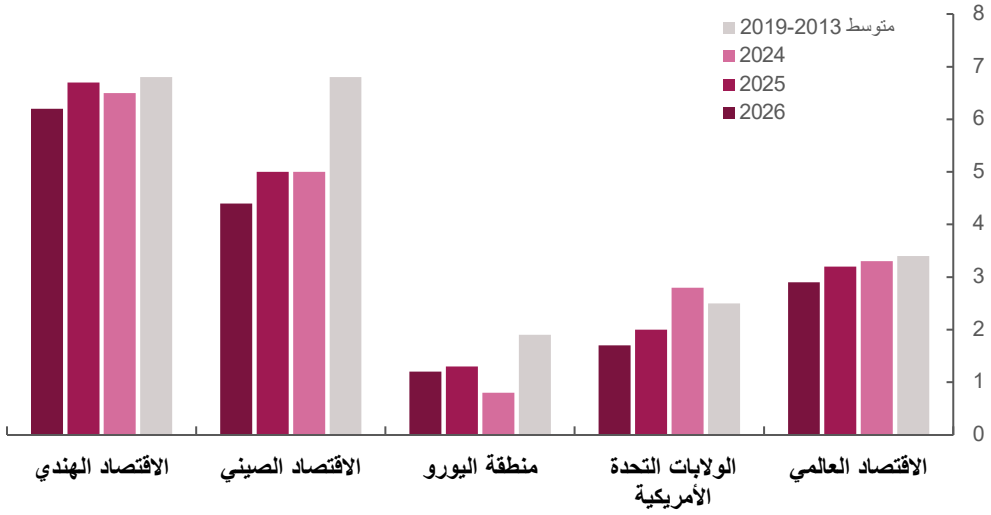

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، دجنبر 2025

سيعرف الاقتصاد الأمريكي نموا بوتيرة 2% سنة 2025 و1,7% سنة 2026 عوض 2,8% سنة 2024. ويأتي هذا التراجع في محيط اقتصادي غير ملائم يتميز بارتفاع الرسوم الجمركية وتشديد القيود على الهجرة والسياق المضطرب الذي يؤثر على الطلب الإجمالي. غير أن النمو الاقتصادي سيبقى مدعما بالاستثمارات الإنتاجية المستفيدة من السياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية المرنة. كما سيواصل التضخم تراجعه التدريجي، خاصة نتيجة استقرار معدلات البطالة بالإضافة إلى التأثيرات المتأخرة لسياسات الرفع من أسعار الفائدة الرئيسية.

وستسجل منطقة اليورو خلال سنتي 2025 و2026، انتعاشا اقتصاديا معتدلا بمعدلات نمو ستصل على التوالي إلى 1,3% و1,2 % عوض 0,8% سنة 2024. ويعزى ذلك أساسا، إلى تحسن الطلب الخارجي وصمود الطلب الداخلي، نتيجة ارتفاع الدخل الحقيقي للأسر وقوة سوق الشغل. كما سيساهم ارتفاع النفقات العمومية في تعزيز الاستثمارات خاصة في البنية التحتية. وفي هذا السياق، سيواصل البنك المركزي الأوروبي

1 الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، دجنبر 2025.

نهج نفس السياسة النقدية المرنة لتحسين الشروط التمويلية مع التحكم في استقرار التضخم في حدود النسبة المستهدفة في 2%.

وسيسجل الاقتصاد الاسباني أعلى نسبة نمو مقارنة بتلك المرتقبة لاقتصاديات منطقة اليورو، حيث ستصل وتيرته إلى 2,5% سنة 2025 و2,3% سنة 2026. ويعزى ذلك أساسا إلى قوة الاستهلاك الخاص وانتعاش الاستثمار مما سيمكن من تغطية انخفاض الصادرات المتأثرة بالظروف العالمية الصعبة. بالإضافة إلى ذلك، سيعرف النمو الاقتصادي الفرنسي انتعاشا سنة 2026 بعد التباطؤ الملحوظ المرتقب سنة 2025. وستتعزز هذه الدينامية بتحسن الصادرات المدعمة خاصة بصناعة الطائرات وصناعة السفن. كما سيسجل الطلب الداخلي انتعاشا تدريجيا سنة 2026 مع تحسن الظروف المالية.

على مستوى اقتصاديات الدول الصاعدة، سيعرف الاقتصاد الصيني سنة 2026 تراجعا في وتيرة نموه إلى 4,4% بعدما استقرت نسبيا في حدود 5% خلال سنتي 2024 و2025. ويعزى ذلك إلى تباطؤ ملحوظ في الصادرات نتيجة زيادة الرسوم الجمركية الأمريكية وانكماش الطلب العالمي. كما سيبقى الاستهلاك الداخلي ضعيفا، متأثرا بارتفاع الادخار الاحترازي لدى الأسر، في حين، سيعرف الاستثمار خاصة في البنية التحتية العمومية انتعاشا. ومن جهته، سيواصل الاقتصاد الهندي تعزيز وتيرة نموه لتصل إلى حوالي 6,2% سنة 2026 عوض6,7% سنة 2025 مدعما بقوة الطلب الداخلي في سياق نهج سياسة مالية توسعية. غير أن التوترات الجيوسياسية والسياسات الحمائية المتزايدة ستؤثر على الصادرات، التي تعد محركا رئيسيا للنشاط الاقتصادي.

وسيواصل الاقتصاد الروسي تأثره بالعقوبات الدولية، حيث ستعرف أنشطته تباطؤا ملحوظا، ليستقر معدل نموها في حدود 1,5% خلال سنتي 2025 و2026 عوض 4% سنة 2024. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى انخفاض أسعار النفط وإلى الارتفاع الكبير للتضخم وإلى الزيادة في الضرائب الموجهة لتمويل الإنفاق العسكري مما سيشكل ضغوطات على الاستهلاك والاستثمار الخاص.

وبالمثل، سيسجل الاقتصاد البرازيلي، تراجعا في وتيرة نموه لتنتقل من 2,4% سنة 2025 إلى 1,7% في 2026. ويعزى هذا التطور إلى نمو استهلاك الأسر بوتيرة غير كافية لتعويض تراجع الصادرات وانكماش الاستثمار، وذلك في سياق يتسم باستمرار مستويات مرتفعة لأسعار الفائدة.

وفي هذا السياق الاقتصادي العالمي، ستتأثر دينامية المبادلات التجارية الدولية، حيث سيستقر معدل نموها في حدود 2,5% سنة 2026 عوض 3,5% سنة 2025. ويتجلى هذا التراجع بشكل كبير في مستوى المبادلات التجارية من السلع نتيجة تصاعد الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتوجه الدول نحو إعادة توطين سلاسل التوريد وكذا ضعف الطلب العالمي. وبالموازاة مع ذلك، ستعرف المبادلات التجارية من الخدمات تراجعا معتدلا مدعما بالتحولات البنيوية المرتبطة بالتحول الرقمي وتسارع وتيرة الابتكار.

مبيان 2. تطور التجارة العالمية بالنسبة المئوية

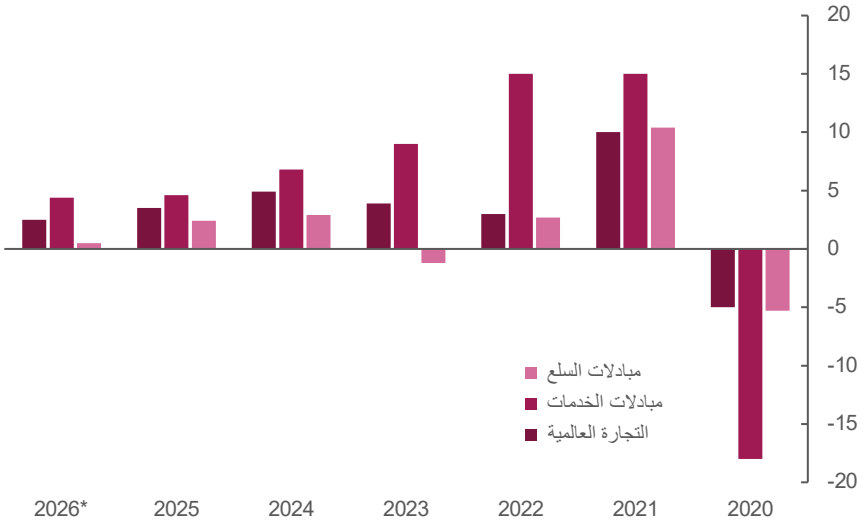

* توقعات.

المصدر : منظمة التجارة العالمية، أكتوبر 2025

وفي هذا الإطار، ستواصل قيمة اليورو ارتفاعها مقابل الدولار نتيجة تباين توجهات السياسات النقدية. فبينما يتجه البنك المركزي الأوروبي نحو تثبيت أسعار الفائدة عند مستويات قريبة من 2%، من المتوقع أن يواصل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تخفيض أسعار الفائدة تدريجيا لتستقر بين 3% و3,25% بهدف دعم النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي، ستستقر قيمة اليورو مقابل الدولار في حدود 1,20 دولار سنة 2026 عوض 1,13 سنة 2025.

وعلى مستوى أسواق المواد الأولية، ستتراجع أسعار البترول بشكل ملحوظ سنة 2026 إلى 60 دولارا للبرميل سنة 2026 عوض 69 دولارا للبرميل المسجلة سنة 2025 و 81 دولارا المسجلة سنة 2024. ويعزى هذا الانخفاض أساسا، إلى التباطؤ الملحوظ في الطلب العالمي، خاصة الطلب الوارد من الصين وكذا نتيجة الاستعمال المتزايد للسيارات الهجينة والكهربائية. بالإضافة إلى ذلك، سيتعزز فائض العرض في أسواق النفط بالرفع المرتقب من حصص الإنتاج من طرف منظمة «أوبك»+ و الزيادة السريعة في العرض من خارج المنظمة.

مبيان 3. تطور أسعار البترول والغاز بالنسبة المئوية

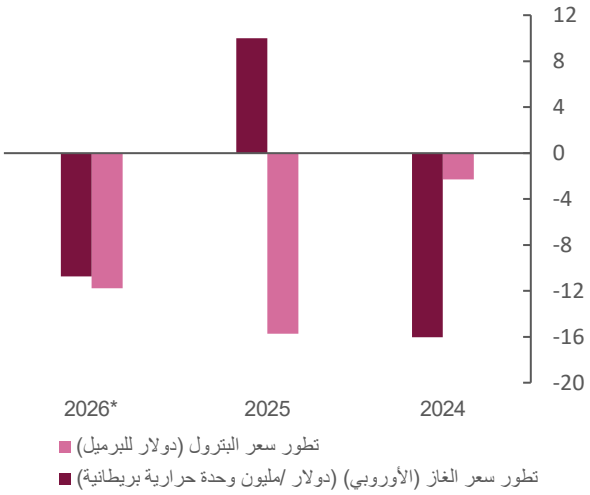

المصدر : البنك الدولي

وبخصوص أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، فإنها ستعرف انخفاضا ب 11% بعد ارتفاعها ب 10% سنة 2025. ويعزى ذلك إلى الزيادة في العرض العالمي من الغاز الطبيعي المسال، خاصة نتيجة الارتفاع في الصادرات الأمريكية والقطرية في سياق استمرار العقوبات المفروضة على الغاز الروسي. بالإضافة إلى ذلك، سيبقى الطلب الأوروبي معتدلا نتيجة سياسات الفعالية الطاقية المعتمدة.

مبيان 4. تطور أسعار المواد الأولية غير الطاقية بالنسبة المئوية

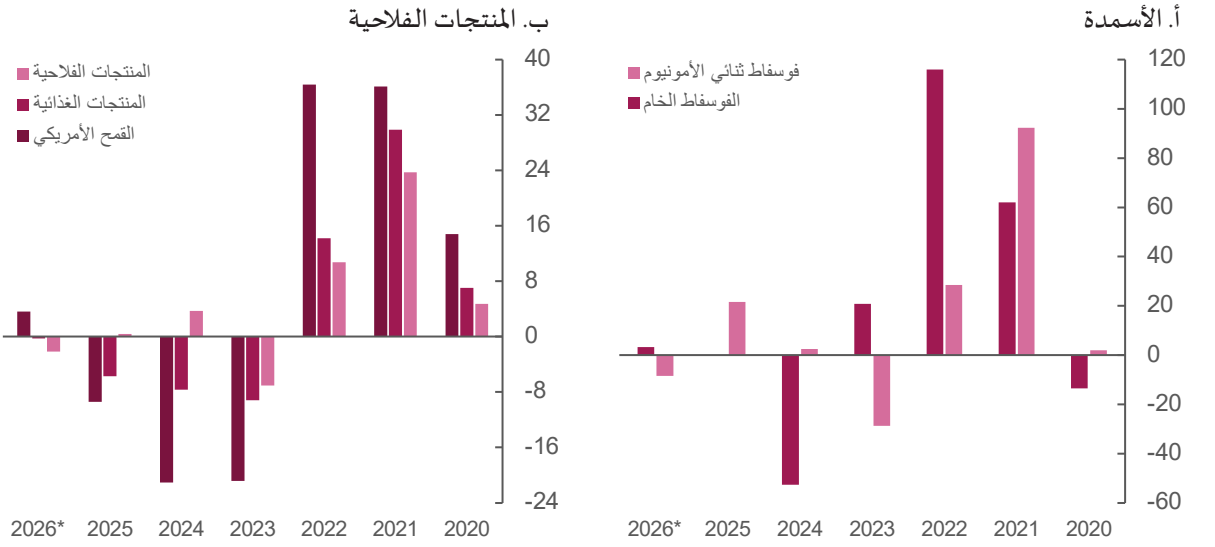

المصدر : البنك الدولي

بالإضافة إلى ذلك ستسجل أسعار المنتجات الفلاحية انخفاضا ب 2% سنة 2026، بعد استقرارها سنة 2025، خاصة نتيجة وفرة الإنتاج العالمي. وبخصوص أسعار الأسمدة، فبعد أن سجلت سنة 2025 ارتفاعا قويا ب 21% فإنها ستعرف خلال سنة 2026 تراجعا ب 5%، غير أن مستوى هذه الأسعار يبقى مرتفعا مقارنة بالمتوسط المسجل خلال الفترة ما بين 2015 و2019.

وفي ظل هذه الظروف، سيتعزز الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب ليصل معدل نموه الى 3,1% سنة 2025 و2,3% سنة 2026 عوض 0,4% المسجلة سنة 2024.

مبيان 5. تطور الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب بالنسبة المئوية

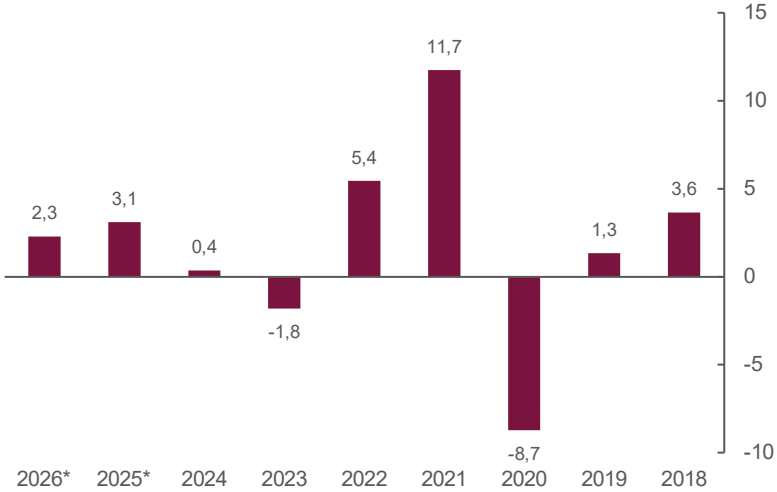

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

تعزيز المنحى التصاعدي للنمو الاقتصادي الوطني

سيسجل الاقتصاد الوطني خلال سنتي 2025 و2026 تسارعا في وتيرة نموه، مدعما بانتعاش القطاع الفلاحي وباستمرار الأداء الجيد للأنشطة غير الفلاحية، نتيجة دينامية الطلب الداخلي في سياق استقرار الأسعار. وسيسجل الاقتصاد الوطني تبعا لذلك، مرحلة متواصلة من تسارع النمو الاقتصادي تمتد لأربع سنوات متتالية.

و قد تميزت انطلاقة الموسم الفلاحي 2026/2025 بعجز ملحوظ في التساقطات المطرية. غير أن التساقطات الهامة التي عرفتها بلادنا ابتداء من نهاية شهر نونبر، والتي تميزت بتوزيع مجالي جيد، ساعدت على تدارك هذا العجز، وعززت من آفاق تحقيق موسم فلاحي واعد. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم هذه الظروف المناخية الملائمة في انتعاش حقينة السدود الوطنية وفي تغذية الفرشات المائية.

وستعرف أنشطة تربية الماشية سنة 2026 انتعاشا مستفيدة من الآثار الإيجابية للدعوة الملكية السامية بعدم القيام بشعيرة الأضحية خلال سنة 2025 ومن تحسن الغطاء النباتي وتوفر المراعي ومن البرنامج الوطني لإعادة تشكيل القطيع. وهكذا، وبناء على فرضية إنتاج للحبوب يتجاوز المتوسط، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ارتفاعا ب 10,4% سنة 2026 عوض 4,5% المقدرة سنة 2025.

مبيان 6. إنتاج الحبوب بمليون قنطار وتطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالنسبة المئوية

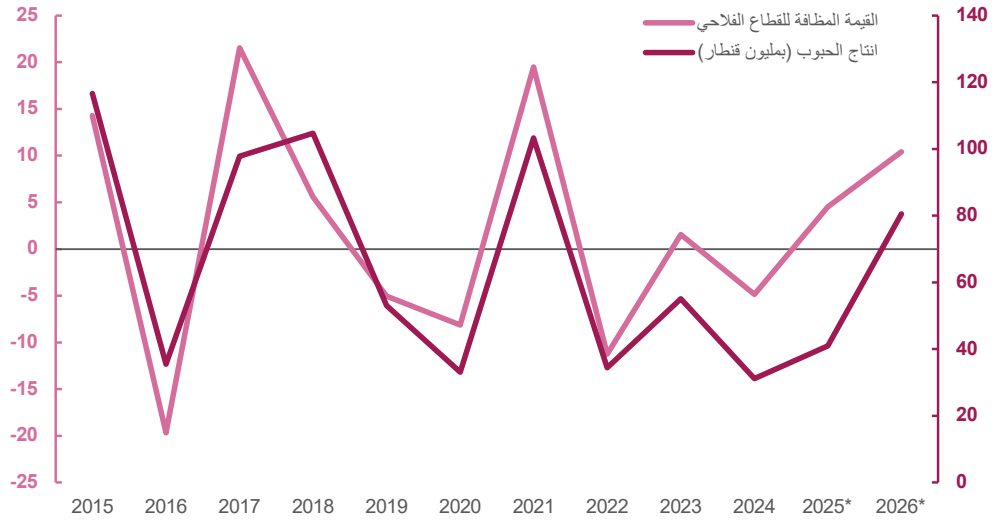

* توقعات.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، وزارة الفلاحة

وبخصوص أنشطة الصيد البحري، فستعرف سنة 2026 انتعاشا طفيفا بعد التراجع المرتقب خلال سنة 2025 نتيجة انخفاض حجم الصيد الساحلي والتقليدي. وفي ظل هذه الظروف، سيسجل القطاع الأولي زيادة ب 10% سنة 2026 بعد ارتفاعه ب3,7% المقدرة سنة 2025، حيث ستبلغ مساهمته في النمو الاقتصادي الوطني 1,1 نقطة سنة 2026 عوض 0,4 نقطة سنة 2025.

وستعرف الأنشطة غير الفلاحية زيادة ب 4,5% سنة 2025 قبل أن تسجل ارتفاعا ب 4,3% خلال سنة 2026،

مدعمة أساسا بتعزيز الأنشطة الصناعية، وبمواصلة النتائج الجيدة لقطاع البناء والأشغال العمومية وكذا بقوة أنشطة الخدمات التسويقية وبدينامية الطلب الداخلي والآثار الإيجابية للمشاريع الاستثمارية الكبرى.

وستسجل أنشطة الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، التي تمثل حوالي 27,5% من القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال الفترة 2014-2024، نموا ب 4,3% سنة 2025، وحوالي 3,6 % سنة 2026، مدعمة بانتعاش أنشطة الفلاحة ودينامية الطلب.

ومن جهتها، ستعرف أنشطة صناعة النسيج والملابس والجلد انتعاشا طفيفا ب 2,1% سنة 2026 عوض انخفاض ب 2,4% سنة 2025، نتيجة الأثر الإيجابي للعصرنة التدريجية لسلسلة القيمة والرفع من جودة الإنتاج.

وستستفيد أنشطة صناعة معدات النقل من النتائج الجيدة لصناعة الطائرات و صناعة الأسلاك الكهربائية وتطور التكنولوجيات المرتبطة بالبطاريات الكهربائية. غير أنها ستتأثر بضعف الطلب الأوروبي على السيارات الحرارية في ظل التحول المتسارع نحو استعمال السيارات الهجينة والكهربائية.

بالإضافة إلى ذلك، ستسجل الصناعات الكيماوية تباطؤا إلى5,3% سنة 2025 مقارنة ب 11,1% المسجلة سنة 2024، نتيجة تباطؤ صادرات مشتقات الفوسفاط. وخلال سنة 2026، ستعرف أنشطة هذه الصناعات زيادة ب 4,5% مدعمة بزيادة القدرات المحلية لتحويل الفوسفاط الخام، وبإطلاق وحدات كيميائية مبتكرة وبارتفاع الطلب العالمي. وهكذا، ستستقر وتيرة نمو أنشطة الصناعات التحويلية في حدود 4% خلال سنتي 2025 و2026 عوض 3,3% سنة 2024.

وستعرف القيمة المضافة لصناعة الاستخراج المعدني سنة 2025 تباطؤا في وتيرة نموها لتستقر في حدود 5,2% بعد انتعاشها الملحوظ سنة 2024 ب 13 % ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع الطلب الخارجي والمحلي. وخلال سنة 2026، يرتقب أن يسجل القطاع المعدني نموا بوتيرة 6,5%، نتيجة تعزيز القدرات الإنتاجية للفوسفاط الخام عبر تشغيل المجمع الصناعي والمعدني الجديد «مزيندا».

كما سيعرف قطاع البناء والأشغال العمومية نموا بوتيرة 6% سنة 2025 عوض 5 % المسجلة سنة 2024، مدعما بتسريع مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية وذلك رغم التكاليف المرتفعة لمواد البناء واستمرار نقص اليد العاملة المؤهلة. وستسجل أنشطة هذا القطاع خلال سنة 2026 زيادة ب 4,1% نتيجة الانتهاء التدريجي لأشغال الأوراش الكبرى المفتوحة، ومواصلة الجهود الاستثمارية في البنيات التحتية وتنفيذ برنامج الدعم المباشر للسكن.

وبالتالي، ستسجل أنشطة القطاع الثانوي نموا ملموسا ب4,8% سنة 2025 و4,2% سنة 2026، لتستقر مساهمتها في النمو الاقتصادي الوطني في حدود 1,1 نقطة سنتي 2025 و2026.

مبيان 7. تطور أنشطة القطاع الثانوي ومساهمتها في النمو الاقتصادي

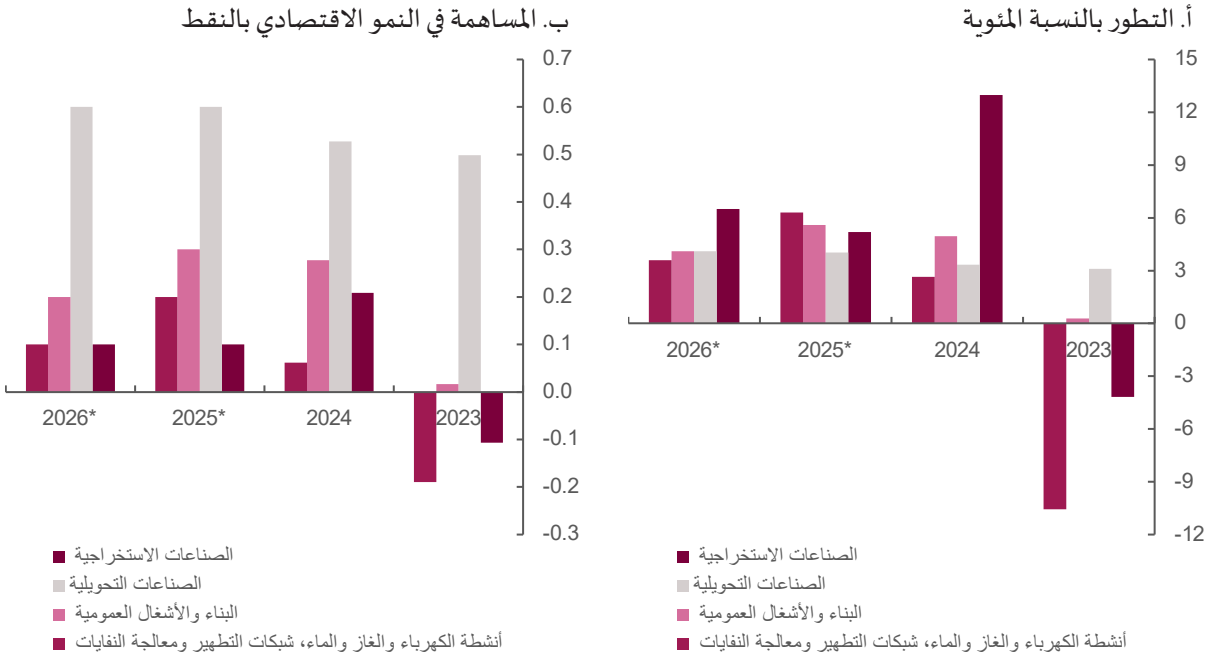

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

بالإضافة إلى ذلك، سيواصل القطاع الثالثي ديناميته مسجلا نموا بوتيرة 4,3% سنة 2026 عوض4,5% سنة 2025، حيث سيسجل مساهمة موجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب 2,3 نقط سنة 2026 عوض 2,4 نقط المرتقبة سنة 2025.

وسيعرف قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، الذي تمثل قيمته المضافة في المتوسط حوالي 19,1% من القيمة المضافة الثالثية خلال الفترة 2014-2024، زيادة تناهز 3,9% سنة 2025 و4,6% سنة 2026، مستفيدا من الدينامية الاقتصادية الوطنية الجيدة وقوة الطلب الداخلي في سياق التحكم في التضخم.

وستواصل أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم تحسنها لتسجل قيمتها المضافة خلال سنة 2025، زيادة ب 9,7%، نتيجة ارتفاع عدد السياح الوافدين وارتفاع المداخيل السياحية والمجهودات المبذولة للترويج لوجهة المغرب. وستتعزز هذه الدينامية خلال سنة 2026 بمواصلة تقوية الطلب الدولي والتحسين التدريجي للطاقات الاستيعابية والخدمات السياحية.

مبيان 8. تطور أنشطة القطاع الثالثي ومساهمتها في النمو الاقتصادي

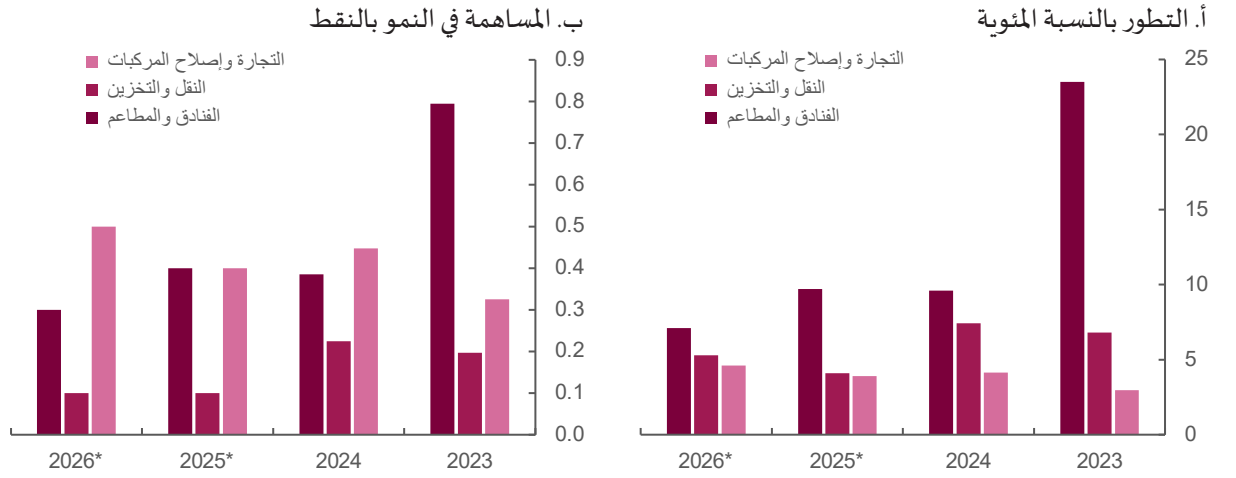

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

وفيما يتعلق بخدمات النقل والتخزين، فإن قيمتها المضافة ستسجل زيادة ب 4,1% سنة 2025 عوض 7,4% سنة 2024، مستفيدة من الارتفاع المستمر لحركة النقل السككي، و النقل الجوي الوطني والدولي، ومن النتائج الجيدة للرواج الإجمالي للنقل البحري. وسيبقى هذا المنحى ملائما خلال سنة 2026، حيث ستسجل هذه الخدمات تحسنا ب 5,3%، مستفيدا من مواصلة نمو تدفقات المسافرين والسلع ومن توسع الطاقة الاستيعابية للمطارات والموانئ ومن تحسين الخدمات اللوجستية.

بالإضافة إلى ذلك ستواصل الخدمات غير التسويقية تسجيل وتيرة نمو موجبة ب 4,9% سنة 2025 خاصة نتيجة زيادة كتلة الأجور، قبل أن تستقر في حدود 4,3% في سنة 2026.

في ظل هذه الظروف، وبناء على زيادة الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي زيادة ب 5% سنة 2026 عوض 4,7% المقدرة سنة 2025. على المستوى الإسمي، سينتقل نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 6,7% سنة 2025 إلى 6,3% سنة 2026، مما سيؤدي إلى تراجع التضخم، المقاس بالمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي الذي سينتقل من 1,9% المتوقعة سنة 2025 إلى 1,3% سنة 2026.

مبيان 9. تطور القيم المضافة للقطاعات الإنتاجية بالنسبة المئوية

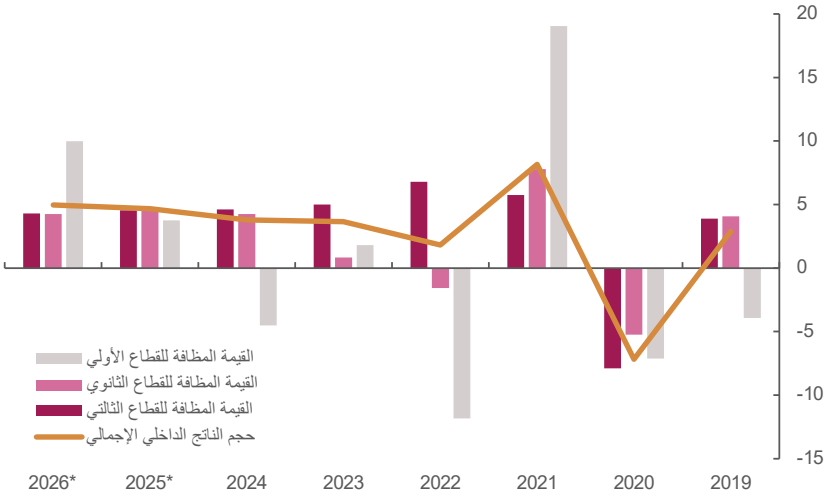

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

الطلب الداخلي محرك رئيسي للنمو الاقتصادي

سيواصل الطلب الداخلي تأكيد دوره كمحرك مركزي للاقتصاد الوطني، بفضل تزامن صمود الاستهلاك النهائي وديناميةالاستثمار.

وسيسجل الاستهلاك النهائي لأسر ارتفاعا ب 4,4% سنة 2025 و4,1% سنة 2026 حيث ستبلغ مساهمته في النمو 2,5 نقط. ويعزى هذا التطور أساسا، إلى الآثار الإيجابية لتقييم الأجور وتحسن المداخيل الفلاحية، بناء على فرضية إنتاج للحبوب يتجاوز المتوسط، وكذا تراجع الضغوطات التضخمية في سياق مواصلة برنامج الدعم الاجتماعي المباشر. وبالموازاة مع ذلك، سيعرف الاستهلاك النهائي للادارات العمومية زيادة ب 5,7% سنة 2026 عوض 6,3% سنة 2025، حيث ستصل مساهمته في النمو إلى نقطة واحدة. وبالتالي، سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعا ب 4,5% عوض 4,9% سنة 2025، لتصل مساهمته في النمو إلى 3,5 نقط عوض 3,8 نقط سنة 2025.

وسيواصل الاستثمار الإجمالي تسجيل مساهمات موجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي و التي بدأها منذ سنة 2023، مدعوما خاصة بالأوراش الكبرى المنجزة في إطار الاستعدادات للتظاهرات الدولية الكبرى، وتفعيل ميثاق الاستثمار الجديد، وكذا باستمرار مجهودات الاستثمار المبذولة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية. وهكذا، سيواصل الاستثمار الإجمالي تسجيل وتيرة نمو ملائمة خلال سنتي 2025 و2026 ستصل على التوالي إلى 16,3% و8,7% حيث ستبلغ مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي حوالي 4,9 نقط و2,8 نقط خلال سنتي 2025 و2026 على التوالي.

مبيان 10. مساهمة مكونات الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي بالنقط

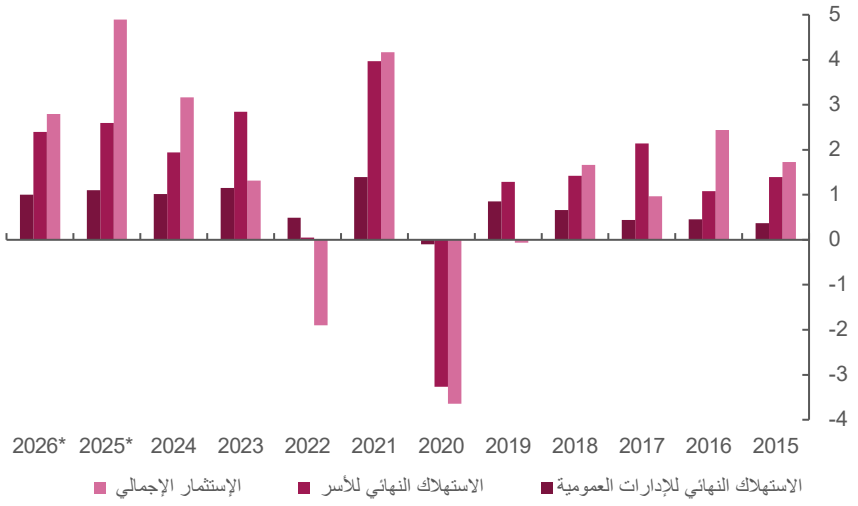

* توقعات.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

في هذا السياق، سيرتفع حجم الطلب الداخلي بحوالي 5,7% سنة 2026 عوض 8% سنة 2025 لتصل مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 6,3 نقط سنة 2026 عوض 8,7 نقط سنة 2025.

وفي هذا الصدد، سيتعزز الادخار الداخلي ليصل إلى22,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 و23,3% سنة 2026. ويعزى هذا التحسن إلى نمو الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي ب 6,7% سنة 2025 و6,3% سنة 2026، وإلى زيادة قيمة الاستهلاك النهائي الوطني ب 5,7% و5,5% على التوالي خلال سنتي 2025 و2026. وبناء على صافي المداخيل الخارجية، التي ستستقر في حدود 7% من الناتج الداخلي الإجمالي، سيتحسن الادخار الوطني الإجمالي ليناهز حوالي 29,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 ثم 30,3% سنة 2026. وبالموازاة مع ذلك، فإن معدل الاستثمار الإجمالي، الذي سيستقر في حدود 32% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 ثم 32,2% سنة 2026، سيؤثر على مستوى الحاجيات التمويلية، التي ستفاقم مقارنة بمستوى 1,2% من الناتج الداخلي الإجمالي المسجل سنة 2024، لتصل إلى2,4% سنة 2025 قبل ان تتقلص إلى1,9% سنة 2026.

مبيان 11. تطور مكونات الحاجيات التمويلية بالنسبة المئوية

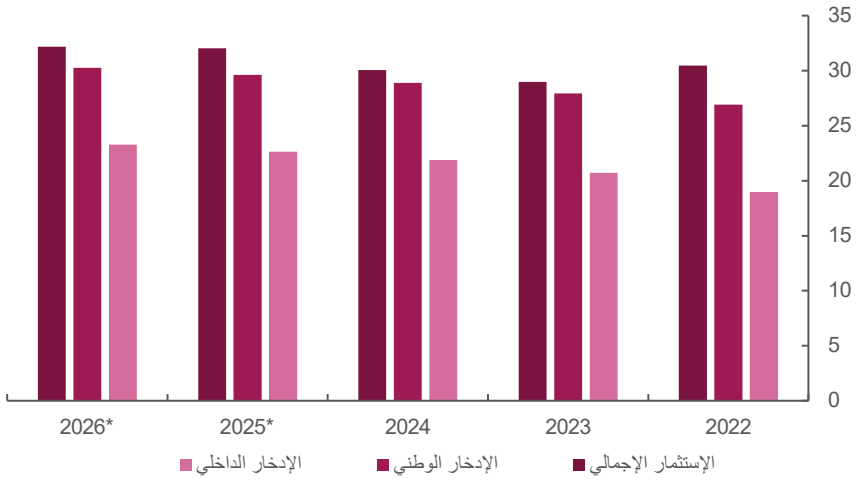

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

تفاقم عجز الميزان التجاري نتيجة الارتفاع الكبير للواردات

في هذا السياق الدولي المتسم باستمرار اللايقين الاقتصادي وباعتدال مستوى النمو في أوروبا، تبدو آفاق التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني خلال سنتي 2025 و2026 متباينة، حيث يرتقب أن تواجه بعض القطاعات التصديرية، خاصة قطاعات السيارات والنسيج، تحديات بنيوية مرتبطة بالتحولات الطاقية وتراجع الطلب الأوروبي، في حين ستواصل صادرات الفوسفاط والمنتجات الفلاحية ديناميتها الملائمة. وبالموازاة مع ذلك، ستواصل الواردات منحاها التصاعدي ارتباطا بمجهودات الاستثمار.

وستواصل الصادرات من الفوسفاط ومشتقاته منحاها التصاعدي خلال سنتي 2025 و2026، لتلبية حاجيات الطلب العالمي المتزايد. كما ستستفيد من استمرار القيود المفروضة على الصادرات الصينية واستمرار العقوبات على الفوسفاط الروسي، الأمر الذي يحد من العرض المتاح على المستوى العالمي.

أما بخصوص الصادرات من السيارات السياحية، فقد عرفت تراجعا ملحوظا خلال سنة 2025، نتيجة التحولات التي تعرفها أسواق السيارات الأوروبية، والتي تعتبر الوجهة الرئيسية للصادرات الوطنية، حيث تمثل حوالي 95% من صادرات السيارات السياحية خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2024. في حين واصلت الصادرات من السيارات النفعية تطورها الإيجابي خلال سنة 2025، نتيجة طلب مستقر في قطاع أقل تأثرا بإكراهات التحول الطاقي. وستظل آفاق تطور صادرات السيارات في أفق 2026 رهينة بمدى قدرة الإنتاج الوطني على مسايرة المتطلبات الجديدة للأسواق. غير أن صادرات صناعة الطائرات و الأسلاك الكهربائية ستواصل نتائجها الجيدة خلال سنتي 2025 و 2026 مدعومة بقوة الطلب العالمي.

ومن جهتها، ستسجل الصادرات من قطاع النسيج و الملابس و الجلد تراجعا ملحوظا خلال سنة 2025 في سياق ضعف الطلب العالمي، خاصة الطلب الوارد من الأسواق الأوروبية. ورغم الانتعاش التدريجي المرتقب لصادرات هذا القطاع سنة 2026، إلا أنها ستواصل تأثرها بتداعيات المنافسة الدولية واستمرار حالة اللايقين الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تسجل الصادرات من المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعات الغذائية تحسنا معتدلا سنة 2025 في حين ستعزز وتيرة نموها خلال سنة 2026، مدعمة بالتأثيرات الملائمة للموسم الفلاحي. وفي هذا السياق، سيعرف حجم الصادرات من السلع تباطؤا في وتيرة نموه سنة 2025 قبل أن يسجل انتعاشا خلال سنة 2026 حيث سيبلغ معدل نموها 6,7 %.

وفيما يتعلق بمبادلات الخدمات، ستواصل النتائج الجيدة لقطاع السياحة دعمها لنمو الصادرات من خدمات الأسفار والنقل. وستتعزز هذه الدينامية سنة 2026 مع تأكيد جاذبية المغرب كوجهة سياحية، خاصة بعد احتلاله المرتبة الثالثة عشرة عالميا في تصنيف منظمة الأمم المتحدة للسياحة من حيث النمو، والأولى على صعيد منطقتي إفريقيا والشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، سيسجل حجم الصادرات من السلع والخدمات نموا بوتيرة تناهز 6,2% سنة 2025 و7,1% سنة 2026.

يتعزز التحول المتسارع على المستوى العالمي نحو المركبات الهجينة والكهربائية، نتيجة تأثير سياسات المناخ والتحفيزات الجبائية والتقدم التكنولوجي. ويتجلى هذا التطور جليا في فرنسا، التي تعد الوجهة الرئيسية للصادرات الوطنية من السيارات بحصة تناهز 34%، حيث تراجعت تسجيلات سيارات الديزل ب 88% بين سنتي 2016 و2024، في حين أن مبيعات المركبات الهجينة والكهربائية ارتفعت بوتيرة كبيرة، الشيء الذي سيؤثر على آفاق نمو الصادرات الوطنية في هذه الفروع من المنتجات.

مبيان 12. التسجيلات حسب النوع وقيمة الصادرات الوطنية من السيارات

أ. تسجيل السيارات من نوع الديزل

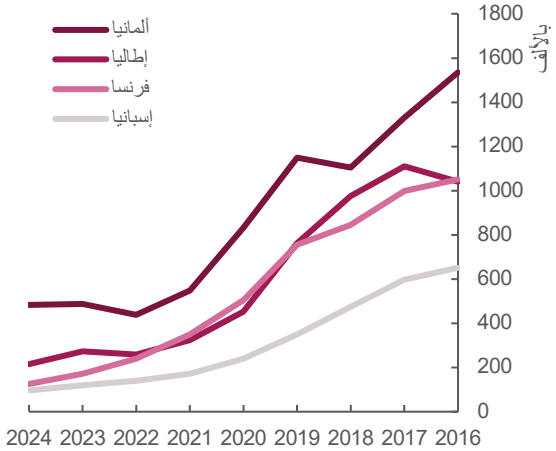

ب. تسجيل السيارات الكهربائية

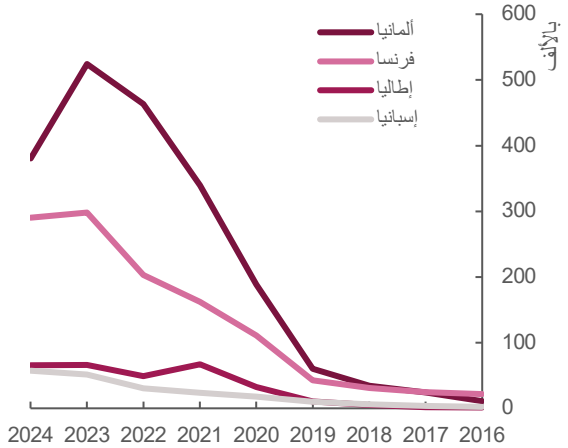

ج. تسجيل السيارات الهجينة

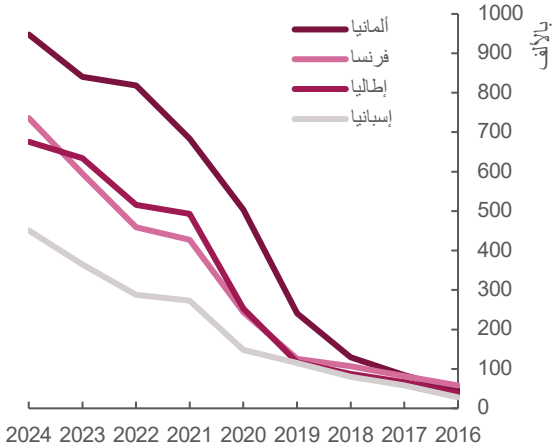

د. قيمة الصادرات الوطنية من السيارات

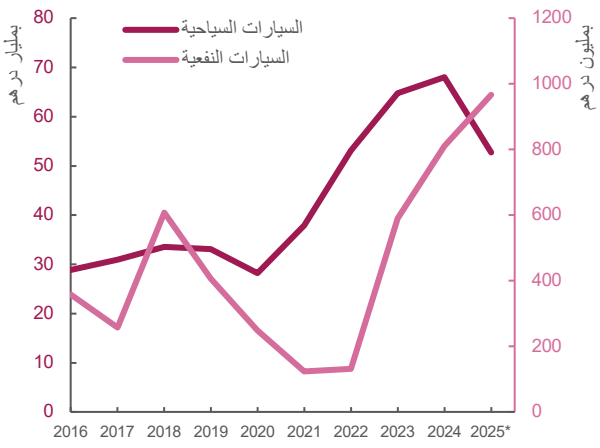

* 2025 : إلى متم نونبر.

المصدر : لجنة مصنعي السيارات الفرنسيين، مكتب الصرف

ومن جهته، سيواصل حجم الواردات من السلع منحاه مدعما بقوة الطلب الداخلي. وهكذا، عرفت الواردات من المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعات الغذائية ارتفاعا معتدلا سنة 2025، خاصة الواردات من القمح التي سجلت ارتفاعا نتيجة عدم كفاية الإنتاج الوطني من الحبوب. بالإضافة إلى ذلك، واصلت الواردات من الحيوانات الحية تطورها بهدف التخفيف من الضغوطات التي عرفتها الثروة الحيوانية الوطنية عقب توالي سنوات الجفاف. وخلال سنة 2026، سيساهم الإنتاج الفلاحي المرتقب في التخفيف من حجم الواردات من المنتجات الفلاحية.

وستواصل الواردات من أنصاف المنتجات ومن سلع التجهيز منحاها التصاعدي خلال سنتي 2025 و2026، مدعمة بتسريع الاستثمارات في البنية التحتية وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية. ومن جهتها، ستستقر وتيرة نمو الواردات من المنتجات الطاقية خلال سنتي 2025 و 2026. وهكذا، سيسجل حجم الواردات من السلع والخدمات زيادة ب 13,2% سنة 2025 و8,4% سنة 2026.

من جهة أخرى، سيحد المنحى التنازلي لأسعار المواد الأولية على المستوى العالمي سنتي 2025 و2026، خاصة أسعار منتجات الطاقة، من ارتفاع فاتورة الواردات. وبالموازاة مع ذلك، ستستفيد قيمة الصادرات من السلع من استمرار المستوى المرتفع لأسعار الفوسفاط ومشتقاته. في ظل هذه الظروف، سيتفاقم العجز التجاري ليصل إلى 21,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 و21,1% سنة 2026 عوض 19,1% سنة 2024، في حين سيستقر عجز الموارد في حدود 11,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 و سينتقل إلى 11,2% سنة 2026. وفي هذا الإطار، وبناء على وتيرة نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، سيصل عجز الحساب الجاري إلى حوالي 1,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 عوض 2,4% سنة 2025.

مبيان 13. مستوى العجوزات الخارجية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

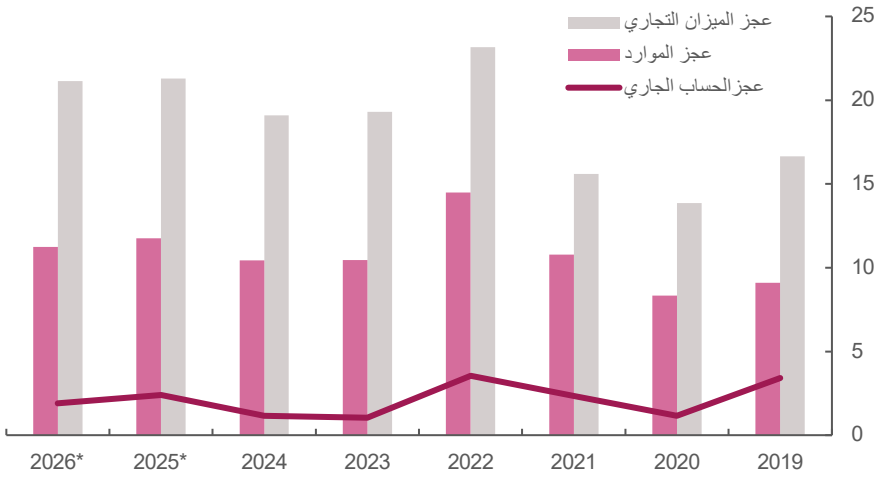

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

دينامية متباينة لمكونات الطلب: أي دورلصافي الطلب الخارجي ؟

على غرار العديد من الاقتصاديات العالمية، يعتمد نموذج النمو الاقتصادي في المغرب على قوة الطلب الداخلي. ويتضح من خلال المعطيات الماكرو اقتصادية للفترة 2000-2024 عدة خلاصات تتعلق ببنية وديناميةالنمو. حيث يبرز تحليل تطور مكونات الطلب مساهمات غير متوازنة. حيث بلغت مساهمة الطلب الداخلي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط 4,2 نقط، في حين سجل صافي الطلب الخارجي مساهمة سالبة وصلت في المتوسط إلى 0,5 نقطة، مما أدى إلى تقليص إمكانيات النمو. وساهم الاستهلاك النهائي الوطني، الذي يمثل في المتوسط 72% من الطلب الداخلي، ب2,7 نقطة في النمو خلال هذه الفترة، مما يؤكد دوره المحوري في الدينامية الاقتصادية. أما بخصوص الاستثمار الإجمالي، ورغم أنه لا يمثل سوى 28% من الطلب الداخلي، إلا أنه سجل مساهمة متوسطة بلغت 1,4 نقطة في النمو الاقتصادي.

ويتضح من خلال تحليل المؤشرات الماكرو اقتصادية المتعلقة بالفترتين 2000-2011 و2012-2024 تطورات متباينة تشير إلى تباطؤ اقتصادي، حيث انتقل المعدل المتوسط للنمو الاقتصادي من 4,7% خلال الفترة 2000-2011 إلى 2,8% خلال 2012-2024. ويعزى ذلك إلى تراجع المساهمة المتوسطة للمكونات الرئيسية للطلب الداخلي واستمرار المساهمة السالبة لصافي الطلب الخارجي.

مبيان 14. معدلات النمو المتوسطة لمكونات الطلب بالنسبة المئوية

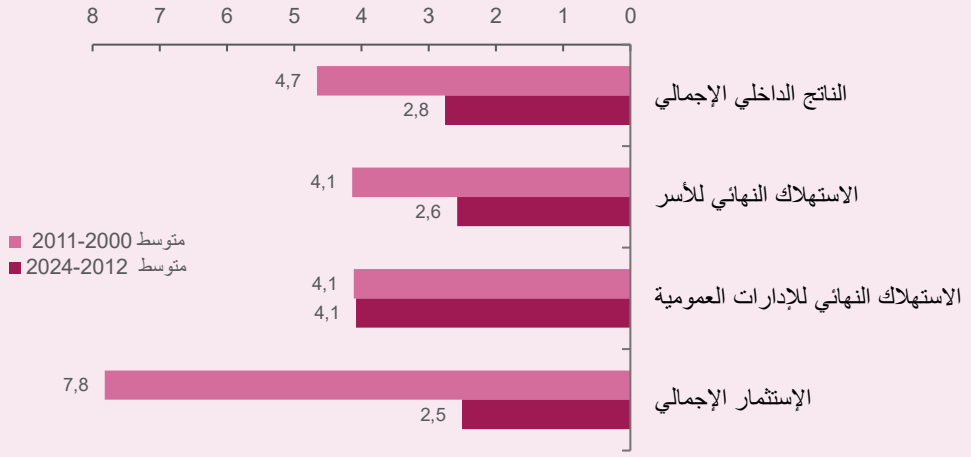

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

وهكذا، انخفض متوسط مساهمة الطلب الداخلي بشكل ملحوظ بين الفترتين، لينتقل من 5,3 نقطة إلى 3,1 نقطة، أي بانخفاض ب 2,2 نقطة مئوية. ويتضح من خلال هذا التطور ضعف الدينامية الاقتصادية خلال الفترة الأخيرة ، في سياق توالي سنوات الجفاف والصدمات الخارجية المتتالية، والضغوطات التضخمية. وعرف الاستهلاك النهائي للأسر تراجعا في مساهمته لتنتقل في المتوسط من 2,5 نقطة خلال الفترة 2000-2011 إلى 1,6 نقطة فقط خلال الفترة 2012-2024. ويعزى هذا المنحى إلى تباطؤ ملحوظ في تطور القدرة الشرائية للأسر.

مبيان 15. تطور القدرة الشرائية للأسر، الدخل الإجمالي المتاح للفرد ومؤشر الأسعار عند الاستهلاك بـ%

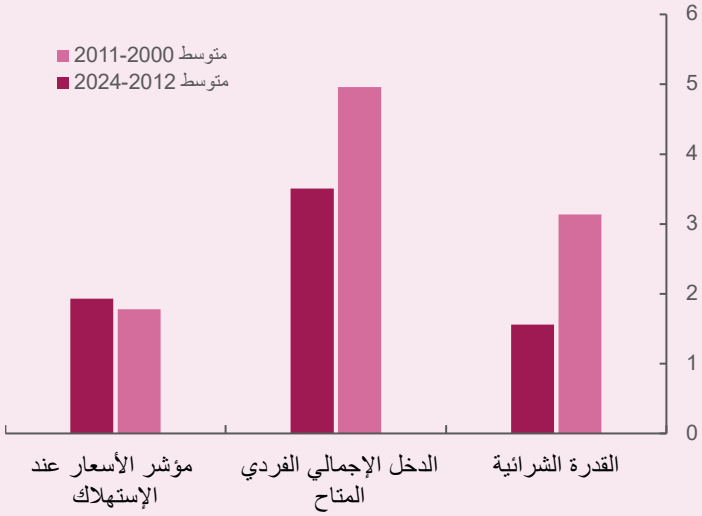

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

وقد سجلت القدرة الشرائية للأسر خلال الفترة 2000-2011، نموا سنويا متوسطا ب 3,2%، مدعوما بالنمو القوي للدخل الإجمالي المتاح للأسر (الفردي)، الذي سجل متوسط نمو يناهز 5% في حين استقر معدل التضخم في حدود 1,8%. غير أن، القدرة الشرائية للأسر خلال الفترة 2012-2024، عرفت تباطؤا واضحا حيث بلغ متوسط معدل نموها السنوي 1,6%. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع النشاط الاقتصادي وتداعيات الصدمات الخارجية والضغوطات التضخمية، التي أثرت على دخل الأسر، الذي بلغ متوسط نموه 3,5% عوض 5% في المتوسط خلال الفترة السابقة.

وفي المقابل، سجلت مساهمة الاستهلاك النهائي العمومي في النمو تحسنا طفيفا، منتقلة من 0,7 نقطة إلى 0,8 نقطة بين الفترتين. ويعكس هذا التطور، على الرغم من اعتداله، الجهود المالية المستمرة التي تبذلها الدولة لدعم الخدمات العمومية.

ومن جهتها، عرفت مساهمة الاستثمار الإجمالي في النمو تراجعا ملحوظا، حيث انخفضت من 2,2 نقطة في المتوسط إلى حوالي 0,7 نقطة، أي بانخفاض ب 1,5 نقطة بين الفترتين. وبالمقارنة مع متوسط البلدان ذات الدخل المماثل، يبقى النمو الاقتصادي الوطني في مستوى معتدل، بالنظر إلى مستوى الاستثمار الكبير التي يميزه. ويسلط هذا التفاوت بين المجهودات المبذولة لتراكم رأس المال والنتائج المتوقعة منه الضوء على فعالية الاستثمارات، التي تظل عند مستويات غير كافية نسبيا.

وهكذا، فإن انخفاض مساهمة مختلف مكونات الطلب الداخلي بين الفترتين المدروستين يعكس تراجعا بنيويا في نموذج النمو الاقتصادي. وهو ما يستدعي التساؤل حول أهمية ودور صافي الطلب الخارجي كعامل مساعد للنهوض بالنمو الاقتصادي في ظل تباطؤ دينامية الطلب الداخلي. وفي هذا السياق، تصبح دراسة مساهمة الطلب الخارجي الصافي عاملا حاسما في تحديد الهوامش المتاحة ووضع آفاق لإعادة التوازن البنيوي لنموذج النمو الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، تراوحت مساهمة صافي الطلب الخارجي في النمو الاقتصادي بين مستويات منخفضة، وأخرى سالبة. خلال الفترة 2000-2011، بلغت هذه المساهمة 0,7- نقطة مئوية في المتوسط، قبل أن تتحسن قليلا إلى 0,3- نقطة خلال الفترة 2012-2024. وتعزى هذه المساهمة السالبة إلى استمرار الاختلال بين مساهمة الصادرات ومساهمة الواردات. فرغم تحسن مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي من 1,1 إلى 1,8 نقطة

بين الفترتين، فإنها تبقى غير كافية لتعويض ارتفاع الواردات، التي تفاقمت مساهمتها السالبة من 1,8 إلى 2,1 نقطة.

إن اللجوء المتزايد إلى الواردات لتلبية الحاجيات من المواد الوسيطة والنهائية أدى إلى تفاقم الفجوة البنيوية بين مستوى الصادرات ومستوى الواردات. حيث تضاعف معدل اختراق[2] الواردات للاقتصاد الوطني، والذي يعكس حصة الطلب الداخلي التي يتم تلبيتها باللجوء إلى الواردات، أكثر من مرتين خلال ربع قرن، حيث ارتفع من 21,2% سنة 2000 إلى 46,4% سنة 2024. وقد أدى هذا التطور إلى تفاقم العجز التجاري على الرغم من دينامية الصادرات التي تميزت بمعدل انتقل من 18% إلى 42% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال نفس الفترة. وفي هذا الصدد، تمثل قيمة الواردات من السلع سنة 2024 أكثر من ستة أضعاف قيمتها المسجلة سنة 2000، في حين أن الصادرات تمثل أكثر من تسعة أضعاف قيمتها المسجلة سنة 2000. ورغم هذه الدينامية، إلا أن معدل تغطية السلع، وهو النسبة بين قيمة صادرات السلع وقيمة الواردات من السلع، لم يتحسن بشكل كبير، حيث انتقل هذا المعدل من 54,7% خلال الفترة 2000-2011 إلى 56,6% خلال الفترة 2012-2024.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن المجهودات المبذولة لتحسين الأداء الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بتشجيع الصادرات، قد مكنت الاقتصاد الوطني من إحراز تقدم ملموس في جاذبيته وتعزيز أسس بنيته الإنتاجية. وهكذا، فقد عرف مؤشر القدرات الإنتاجية (ICP)[3] تحسنا ملحوظا في المغرب، حيث ارتفع من 34,7 سنة 2000 إلى 47,07 سنة 2024، وهو مستوى أعلى من متوسط الدول النامية، خاصة دول القارة الأفريقية، ويناهز المتوسط العالمي خلال هذه الفترة.

وعادة ما يترجم تحسن القدرات الإنتاجية بدينامية تدعم التحول البنيوي مما يساعد على توسيع القاعدة الصناعية وتنويع العرض التصديري، وهما عاملان أساسيان لتخفيف آثار الصدمات الخارجية والرفع من الجدوى الاقتصادية. وقد شهدت الصادرات الوطنية نموا كبيرا خلال الفترة المشمولة بالدراسة، مدعمة بالأساس بنمو قطاعات المهن العالمية وبالنتائج القوية التي بصمت عليها المنتجات الفوسفاتية نتيجة نجاح مسار تصنيع للفوسفاط الخام. غير أن هذه الدينامية لم يصاحبها تنويع للعرض القابل للتصدير، حيث ارتفع مؤشر تركز الصادرات، الذي يعكس اعتماد العرض التصديري على عدد محدود من المنتجات، في المغرب من 0,175 سنة 2000 إلى 0,191 سنة 2024[4]. ورغم أن هذا المؤشر يبقى أفضل من المتوسط المسجل في البلدان الأفريقية الصاعدة، فإنه يظل أقل من المؤشر المسجل في مجمل البلدان الصاعدة والتي تتمتع ببنية تصديرية أقل تركيزا.

بالإضافة إلى ذلك، لم يسجل الاقتصاد الوطني تقدما ملحوظا في مجال التعقيد الاقتصادي. فبناء على مؤشر التعقيد الاقتصادي (ICE)، وهو مؤشر يسمح بتصنيف البلدان حسب تنوع وتعقيد عروضها التصديرية، ارتقى ترتيب المغرب من المرتبة 90 سنة 2000 إلى المرتبة 86 سنة 2011، قبل أن يتراجع إلى المرتبة 91 سنة 2023، مما يدل على بطء في مسار تطوير محتوى العرض التصديري للاقتصاد الوطني. وتظل هذه النتائج دون مستوى تلك المسجلة في الدول المماثلة كمصر التي تقدمت بشكل كبير من المرتبة 83 إلى المرتبة 71 بين سنتي 2000 و2023، وتونس التي قفزت من المرتبة 63 إلى المرتبة 51 خلال نفس الفترة، وسلطنة عمان التي

2 تم احتساب معدل الاختراق اعتمادا على معطيات المحاسبة الوطنية.

3 يتم إعداد مؤشر القدرات الإنتاجية باعتباره مؤشرا رسميا يهدف إلى قياس ومقارنة القدرات الإنتاجية. ويرتكز هذا المؤشر على الإطار المفاهيمي الذي وضعته الأونكتاد (CNUCED) لقياس القدرات الإنتاجية، والذي يقوم على ثلاثة ركائز أساسية، هي: الموارد الإنتاجية، القدرات المقاولاتية، وروابط الإنتاج. وتحدد هذه الركائز مجتمعة قدرة أي بلد على إنتاج السلع والخدمات وتحقيق النمو والتنمية. (المصدر: الأونكتاد).

4 كلما كان مؤشر تركز الصادرات مرتفعا، كلما كان العرض التصديري أقل تنوعا.

تحسنت من المرتبة 108 إلى المرتبة 66 بين سنتي 2000 و2023.

مبيان 16. توزيع الدول حسب مؤشر القدرات الإنتاجية ومؤشر التعقيد الاقتصادي سنة 2000

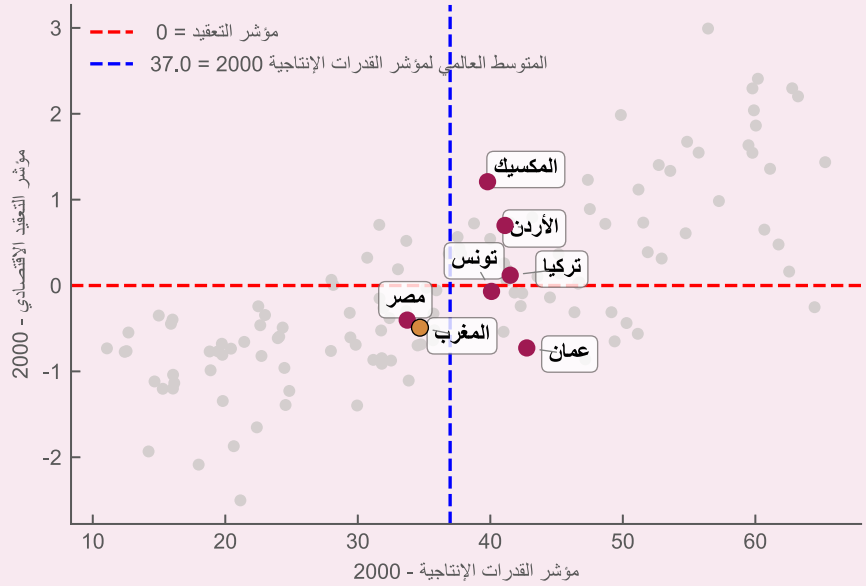

المصدر : الأونكتاد، مختبر النمو بهارفرد

مبيان 17. توزيع الدول حسب مؤشر القدرات الإنتاجية ومؤشر التعقيد الاقتصادي سنة 2023

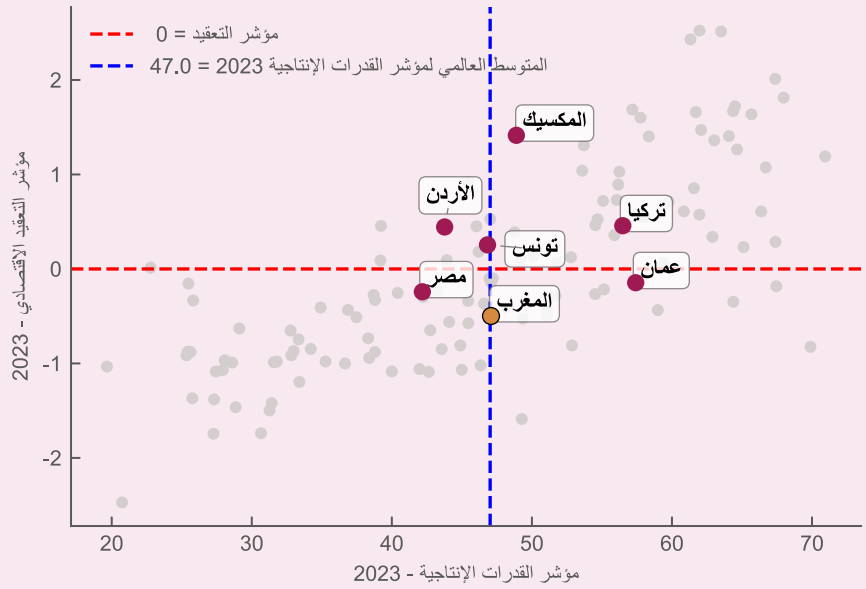

المصدر : الأونكتاد، مختبر النمو بهارفرد

إن تصنيف الاقتصاديات بناء على مؤشر القدرات الإنتاجية (ICP) ومؤشر التعقيد الاقتصادي (ICE) يبرز وجود علاقة إيجابية بشكل عام بين المؤشرين: حيث ينبغي أن يؤدي تطور القدرات الإنتاجية إلى تحفيز التعقيد الاقتصادي. و خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية، سجل الاقتصاد المغربي بالفعل تقدما ملحوظا في تعزيز قدراته الإنتاجية، مدعوما بسياسات عمومية طموحة في قطاعات استراتيجية مثل النقل واللوجستيك والطاقة والتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات. ومع ذلك، لم يترجم هذا التقدم في مؤشر القدرات الإنتاجية إلى تطور كبير في الصادرات، مما يسلط الضوء على استمرار الانفصال بين تعزيز القدرات الإنتاجية وتعقيد

الاقتصاد. فخلال الفترة الممتدة بين 2000 و2023، قام المغرب بملائمة قدراته الإنتاجية مع المسار العالمي المتوسط، حيث ارتفعت من 35,8 إلى 47,1، دون تحسن مستوى تعقيدها الذي ظل مستقرا تقريبا. وتختلف هذا النتائج عن تلك المسجلة في الدول المماثلة مثل مصر وتونس والأردن والتي رغم امتلاكها قدرات إنتاجية مماثلة أو أقل، حققت مكاسب كبيرة في مجال التعقيد.

يبرز تشخيص مساهمة الطلب الخارجي الصافي تناقضا بين التحسن الملحوظ في الأسس الإنتاجية واستمرار الاختلالات البنيوية بين الصادرات والواردات. فإذا كان ازدهار المهن العالمية قد أدى إلى النهوض بالمبادلات التجارية، فإن تركيز العرض التصديري وتباطؤ تنوع وتطور الصادرات قد قلص من قدرة الصادرات على أن تكون محركا للنمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، تظل إعادة التوازن إلى النموذج الاقتصادي مرهونة بتسريع التحول البنيوي للبنية الإنتاجية الوطنية، التي تعتبر «... شرطا أساسيا لتسريع النمو على نحو مستدام»[5].

5 مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2.

تراجع عجز الميزانية نتيجة دينامية المداخيل العادية

بعد أن عرفت المداخيل العادية منحا مستقرا نسبيا مع تسجيل نمو معتدل خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2020، سجلت انطلاقا من سنة 2021، تسارعا ملحوظا حيث ارتفعت وتيرة نموها في المتوسط إلى 13% خلال الفترة 2021-2024. ويعزى هذا التطور الملحوظ أساسا إلى تنزيل الإصلاحات التي مكنت من عصرنة النظام الجبائي وتوسيع الوعاء الضريبي وتعزيز آليات المراقبة. وقد عرفت المداخيل الجبائية تطورا مماثلا للمداخيل العادية، في حين اتسمت المداخيل غير الجبائية بتقلبات متباينة وقوية، مما يعكس ارتباطها بعوامل ظرفية وبأداء المؤسسات العمومية.

مبيان 18. تطور المداخيل العادية بالنسبة المئوية

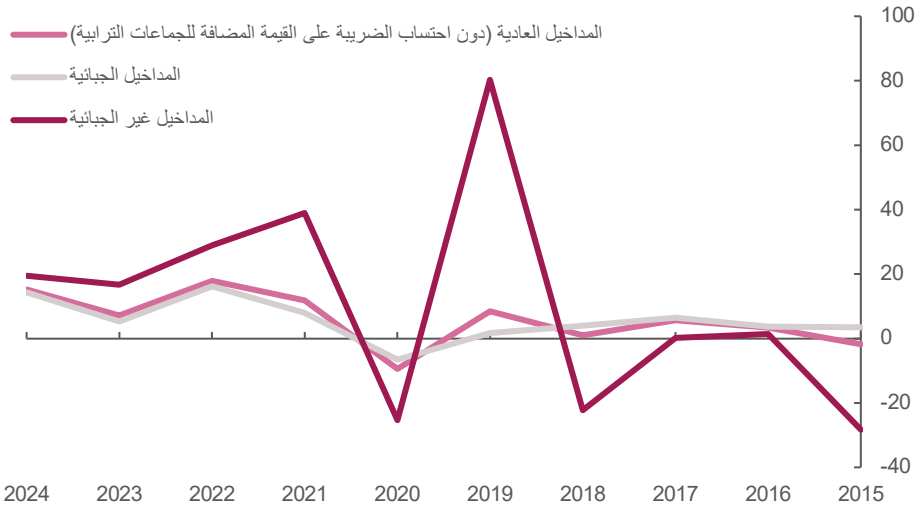

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

و في سياق الآفاق الاقتصادية الواعدة لسنة 2026، المدعمة بانتعاش النشاط الفلاحي ومواصلة دينامية القطاع غير الفلاحي، ستعرف المداخيل الجبائية زيادة ستساهم في تراجع تدريجي لعجز الميزانية.

وستواصل المداخيل العادية منحاها التصاعدي، لتصل إلى ما يناهز 23,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 عوض 24,3% سنة 2025، نتيجة ارتفاع كل من المداخيل الجبائية وغير الجبائية. ويعزى التحسن المرتقب للمداخيل الجبائية التي ستصل إلى حوالي 20%من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 عوض 19,6% سنة 2025، إلى مواصلة الإصلاحات الجبائية البنيوية التي بدأت منذ سنة 2021، مدعمة بتدابير جديدة في قانون المالية لسنة 2026 والتي تهدف إلى تعزيز تعبئة الموارد. وهكذا، ستصل مداخيل الضرائب المباشرة إلى حوالي 9,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 عوض 9% سنة 2025، مستفيدة من ارتفاع الضرائب على الشركات والضرائب على الدخل. ومن جهتها، سترتفع مداخيل الضرائب غير المباشرة لتستقر في حدود 8,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 عوض8,2% سنة 2025.

وبخصوص المداخيل غير الجبائية، التي انتقلت حصتها من 12% سنة 2015 إلى 18% سنة 2024 من المداخيل العادية، فإنها ستمثل 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 عوض 4,4% سنة 2025. وتعزى هذه الدينامية أساسا إلى مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية وإلى آليات التمويل المبتكرة التي عرفت ارتفاعا

كبيرا خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2024، حيث انتقلت من 9,5 مليار درهم إلى 35,3 مليار درهم، لتصل إلى مبلغ تراكمي بلغ 109,6 مليار درهم طيلة الفترة المذكورة. وخلال سنتي 2025 و2026، ستواصل هذه المداخيل ارتفاعها، لتساهم بشكل إيجابي في نمو المداخيل العادية.

بالإضافة إلى ذلك، ستواصل النفقات الإجمالية ارتفاعها سنة 2026، لتستقر في حدود 27,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2025 و2026. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع النفقات العادية التي ستصل إلى حوالي 20,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 عوض 20,1% سنة 2025، وكذا إلى زيادة نفقات الاستثمار.

وفيما يتعلق بنفقات السلع والخدمات، التي مثلت في المتوسط 80% من النفقات العادية خلال العقد الماضي، فإنها ستسجل سنة 2026 ارتفاعا لتصل إلى حوالي 17,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 16,5% سنة 2025. ويعزى ذلك إلى زيادة نفقات الأجور نتيجة المناصب المالية المحدثة والرفع من مساهمة الدولة في أنظمة الحماية الاجتماعية. وبالمقابل، ستتراجع نفقات المقاصة بشكل كبير سنة 2026 لتستقر في حدود 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 1,1% سنة 2025، مستفيدة من سياق عالمي يتميز بتراجع أسعار المواد الأولية الطاقية والغذائية. كما ستتراجع نفقات خدمة الدين العمومي سنة 2026 بعد ارتفاعها المرتقب سنة 2025، لتستقر في حدود 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، مبرزة الأثار الإيجابية للتدبير النشيط للدين العمومي.

وستعرف نفقات الاستثمار سنة 2026 ارتفاعا لتصل إلى 6,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك في إطار مواصلة تنفيذ المشاريع البنيوية الكبرى، خاصة في البنية التحتية للنقل، والأمن المائي، والأوراش المرتبطة بتنظيم كأس العالم 2030.

وفي هذا السياق، سيتراجع عجز الميزانية سنة 2026 ليستقر في حدود 3,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بتحسن مقارنة ب 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي المرتقبة سنة 2025، مما يعزز منحى توازن المالية العمومية.

مبيان 19. عجز الميزانية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

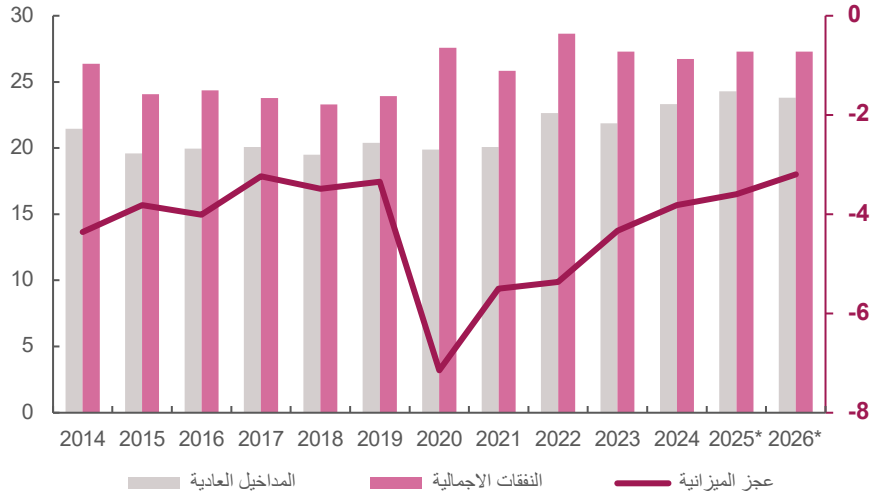

* توقعات.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية، المندوبية السامية للتخطيط

مواصلة تراجع معدلات المديونية

سيساهم انخفاض عجز الميزانية وتحسن الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي، في تخفيض معدل الدين العمومي. وهكذا، سيستقر الدين الإجمالي للخزينة في حدود 67,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 قبل أن يتراجع إلى حوالي 66,1% سنة 2026. كما ستعرف حصة الدين الداخلي للخزينة تراجعا من 49,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 إلى حوالي 47,9% سنة 2026، في حين ستواصل المديونية الخارجية للخزينة منحاها التصاعدي لتستقر في حدود 17,9% سنة 2025 و18,2% سنة 2026. وبناء على تطور مستوى الدين الخارجي لباقي القطاع العمومي، سينخفض الدين العمومي الإجمالي بشكل طفيف ليبلغ حوالي 78,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 و77,5% سنة 2026.

مبيان 20. بنية دين الخزينة بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

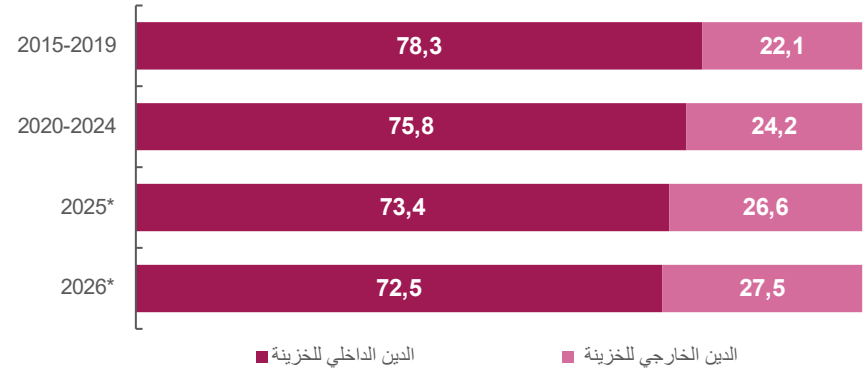

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية، المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 21. الدين العمومي الإجمالي بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

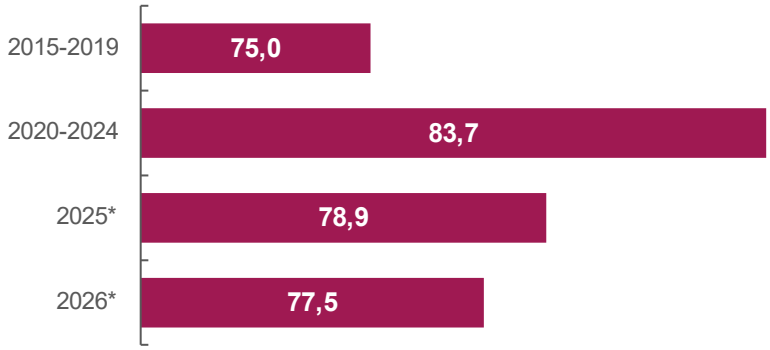

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية، المندوبية السامية للتخطيط

على المستوى النقدي، سيساهم الأداء الجيد للطلب الداخلي، المدعوم بالظروف التمويلية الملائمة إلى الرفع من القروض البنكية خاصة القروض العقارية وقروض التجهيز. وبالتالي، ستسجل القروض على الاقتصاد زيادة ب 6,8% سنة 2025 و5,9% سنة 2026. وبناء على الاحتياطي من العملة الصعبة، الذي سيغطي 5,2 أشهر من الواردات من السلع و الخدمات سنة 2025 و5,4 أشهر سنة 2026، سترتفع الكتلة النقدية ب 6,8% سنة 2025 و 5,2% سنة 2026.

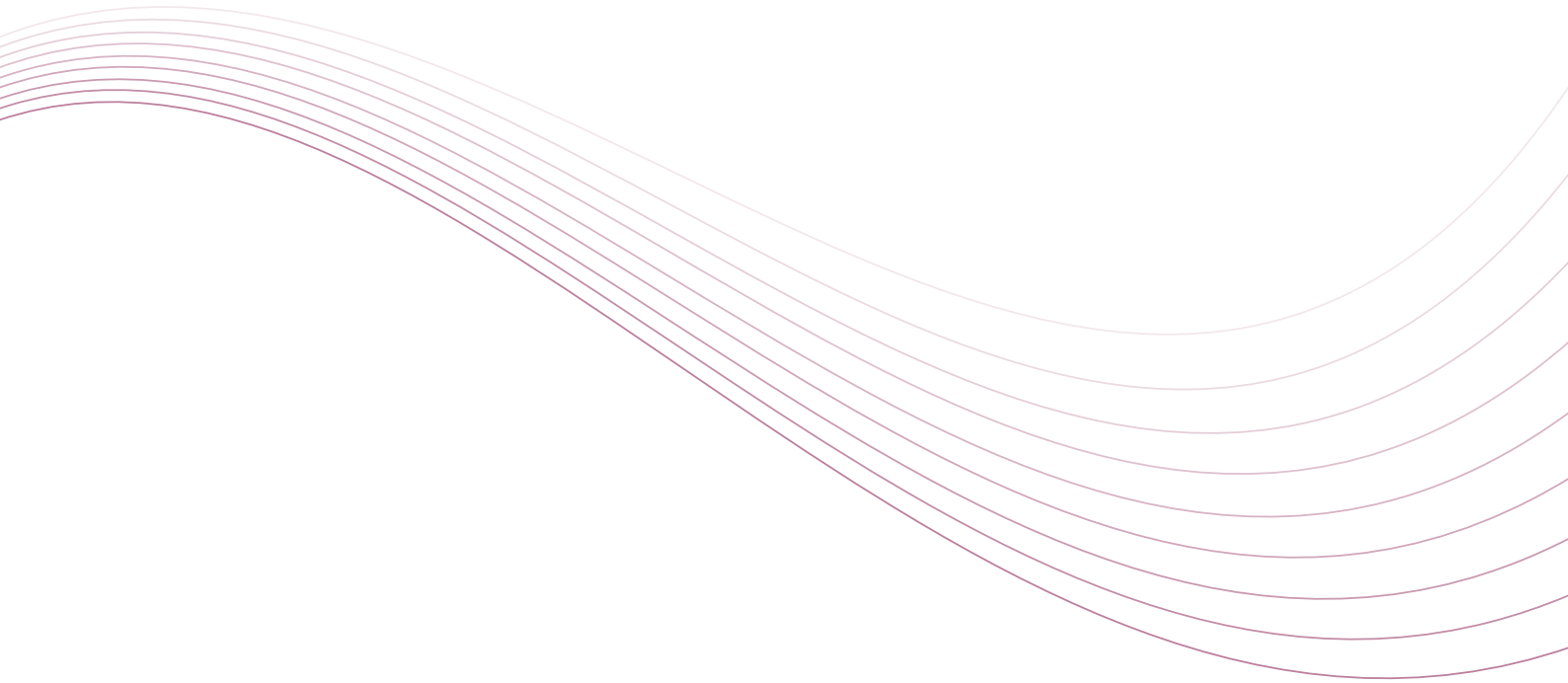

مؤشرات	إنجازات			توقعات	
	2022	2023	2024	2025	2026
تطور المحيط الدولي					
الاقتصاد العالمي	3,6	3,4	3,3	3,2	2,9
مؤشر المواد الأولية الطاقية	60,0	-29,9	-5,1	-12,4	-10,2
مؤشر المواد الأولية غير الطاقية	9,0	-9,7	2,0	1,8	-1,6
التجارة الدولية	3,0	3,9	4,9	3,5	2,5
الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب	5,4	-1,8	0,4	3,1	2,3
الاقتصاد الوطني					
تطور القطاعات المنتجة ب %					
الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم	1,8	3,7	3,8	4,7	5,0
القيمة المضافة للقطاع الفلاحي	-11,3	1,5	-4,8	4,5	10,4
القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي	3,8	3,7	4,5	4,5	4,3
القيمة المضافة للقطاع الثانوي	-1,6	0,8	4,2	4,8	4,2
القيمة المضافة للقطاع الثالثي	6,8	5,0	4,6	4,5	4,3
معدل التضخم	2,6	7,1	4,0	1,9	1,3
تطور مكونات الطلب ب %					
الطلب الداخلي	-1,2	4,9	5,8	8,0	5,7
الاستهلاك النهائي الوطني	0,7	5,1	3,9	4,9	4,5
الاستهلاك النهائي للأسر	0,1	4,7	3,2	4,4	4,1
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	2,6	6,1	5,6	6,3	5,7
الاستثمار الإجمالي	-6,2	4,3	10,9	16,3	8,7
الصادرات من السلع والخدمات	20,7	7,9	8,0	6,2	7,1
الواردات من السلع والخدمات	8,8	9,5	11,6	13,2	8,4
أهم المعدلات بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي					
عجز الميزان التجاري	23,2	19,3	19,1	21,3	21,1
عجز الموارد	14,5	10,5	10,4	11,8	11,2
عجز الحساب الجاري	3,5	1,0	1,2	2,4	1,9
عجز الميزانية	5,4	4,3	3,8	3,6	3,2
دين الخزينة	71,4	68,7	67,7	67,4	66,1
الدين العمومي الإجمالي	86,0	81,2	80,2	78,9	77,5
معدل الاستثمار الإجمالي	30,5	29,0	30,1	32,0	32,2
الادخار الداخلي	19,0	20,7	21,9	22,7	23,3
الادخار الوطني	26,9	28,0	28,9	29,6	30,3

المندوبية السامية للتخطيط

ⵜⴰⵡⵙⵙⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

ايولو 3-31، قطاع 16، حي الرياض، الرباط - المغرب، ص. ب.: 178 - 10001
الهاتف: 00 69 57 37 5(0)212+ - الفاكس: 15 69 57 37 5(0)212+

www.hcp.ma